



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة د/ الطاهر مولاي سعيدة - سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مُنح تقرير المصير ومستقبل النزاع في الصحراء الغربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في شعبة العلوم السياسية تخصص: سياسات دولية

إشراف الأستاذ:

د/ جمال زيدان

إعداد الطالبين:

- السالكة المحجوب عبد الفتاح

- مريم بادي محمد سالم

- رزيق فاطمة الزهراء

- مول الحلوة فايزة

أعضاء لجنة المناقشة

د/ولد الصديق ميلود..... رئيسا

د/ زيدان جمال..... مشرفا ومقررا

د/ عياشي حفيظة..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: (1436/1437هـ - 2015/2016م)



اِقْتَتِلُوا وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
فَأُصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَعَثَ أَحَدَاهُمَا
الْأُخْرَىٰ فُجَاتُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ عَلَى
اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأُصْلِحُوا تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ
بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ

(سورة الحجرات، الآية 9)



الحمد لله رب العالمين، صاحب العظمة والكبرياء، يعلم ما في
البطن والأحشاء، فرق بين العروق والأمعاء، أجرى فيهما
الطعام والماء، فسبحانك يا رب الأرض والسماء .

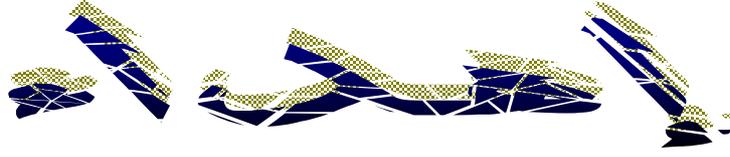
الحمد لله رب العالمين، حمدًا لشكره أداءً ولحقه قضاءً، ولحبه
رجاءً ولفضله نماءً ولثوابه عطاءً.

كلمة شكر

كن عالماً.. فان لم تستطع فكن متعلماً.. فان لم
تستطع فأحب العلماء..
فان لم تستطع فلا تبغضهم

تقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذ الفاضل الدكتور **زيدان جمال**..
على ما حظينا به من إشراف كريم وصبر جميل وتوجيه مفيد، ونصح سديد
فقد منحنا من علمه وتجاربه وسديد رأيه، ودقة ملاحظاته..
ما جعل من العصي سهلاً والبعيد أقرب نوالاً.
وبالمثل تقدم خالص الشكر لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور





إلى من أبتغي رضاها بعد رضا الله

والدي العزيزين: **المحبوب عبد الفتاح وأمباركة علينا موسى**

راجيا رضاها، مجاهدا لبرهما ما استطعت إلى ذلك سبيلا

إلى من أدين لهم بالفضل وألمس منهم النبل إخواني وأخواتي

وعلى وجه الخصوص: **إبراهيم السالم وأنقبة**

إلى كل من يعرفوني ويحبوني وجمعت بيني وبينهم مودة

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع

محبة ووفاء وعرفانا

السالمة المحبوب



إلى من أفقدها منذ الصغر ..

إلى من يرتعش قلبي بذكرها .. إلى من أودعتني الله ..

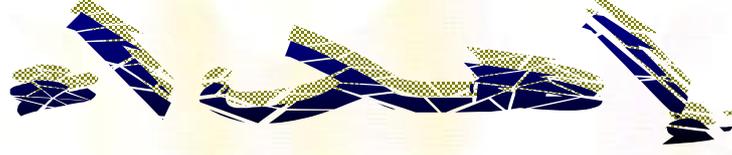
تقدمها الله بوسع رحمته أمي الغالية: **لالة بيه**

إلى من به أكبر وعليه أعتمد .. إلى شمعة متقدة تدير ظلمة حياتي ..

إلى من بوجوده أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ..

إلى من معه عرفت معنى الحياة أبي: **بادي محمد سالم**

سريتم بادي



إلى من جرع الكأس فارغاً ليستيني قطرة حب ..

إلى من كُلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة ..

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ..

إلى القلب الكبير **والدي العزيز محمد**

إلى من أرضعتني الحب والحنان .. إلى رمز الحب وبلمس الشفاء

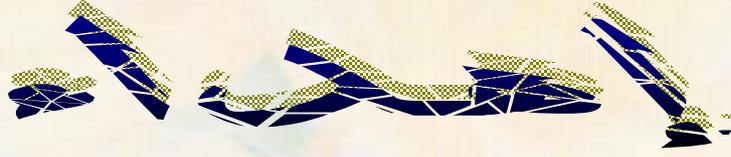
إلى القلب الناصع بالبياض **والدتي الحبيبة زهرة**

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ..

إلى رياحين حياتي **إخوتي**



مولد الخلود فايزة



إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ..

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما ..

إلى **والدي العزيزين** أدامهما الله لي

إلى **إخوتي وأخواتي**

إلى **جميع صديقاتي**

إلى كل طلبة السنة الثالثة تخصص:

سياسات دولية دفعة (2015/2016)

رزق فاطمة الزمراء



بعد فترة الاستعمار التي عرفتها القارة الإفريقية؛ نالت جل شعوب هذه القارة استقلالها كدول ذات سيادة، في حين بقيت الصحراء الغربية التي كانت تحت إدارة الاستعمار الإسباني من سنة 1884 إلى 1975، حيث بدل أن ينال هذا الإقليم استقلاله تم تقسيمه بين كل من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية؛ بُعيد الانسحاب المفاجئ للاستعمار الإسباني سنة 1975، نتيجة الضغط الذي مارسته الأمم المتحدة عليها لمنح الاستقلال للإقليم الذي اعتبرته هذه الأخيرة سنة 1963 ضمن الأقاليم التي يجب تصفية الاستعمار منها.

فبعد أن دارت رحى الحرب في المنطقة لمدة 16 سنة بين كل من المغرب وموريتانيا ضد جبهة البوليساريو الممثل الرسمي للشعب الصحراوي، انسحبت موريتانيا سنة 1979 ليستمر النزاع بين باقي الأطراف حتى سنة 1991، والتي تم فيها التوقيع على مخطط التسوية بإشراف من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، الذي نص على وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير.

اليوم بعد مرور أكثر من 25 سنة من تاريخ وقف إطلاق النار وبداية مسار التسوية الأممي، تم خلال هذه الفترة إصدار العديد من القرارات واقتراح العديد من الحلول السياسية المختلفة، لكن رغم ذلك لا يزال النزاع قائماً إلى يومنا هذا.

أدبيات الدراسة:

لقد تم تناول موضوع الصحراء الغربية في العديد من الدراسات والأبحاث السابقة، نذكر منها أهم ما تم استخدامه في هذه الدراسة:

1. كتاب الأستاذ عمر صدوق بعنوان: **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، الصادر في الجزائر (ديوان المطبوعات الجامعية)، يعتبر هذا الكتاب من أهم المراجع التي تحدثت بإسهاب عن المنطقة وأحاط بجميع جوانب النزاع.
2. دراسة الأستاذ كارلوس روث ميغيل بعنوان: **الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني**، التي كان لها دور في تسليط الضوء على مخطط التسوية الأممي، والحلول السياسية المقترحة لحل النزاع.

3. كتاب الأستاذ بن عامر تونسي بعنوان: تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الصادر في الجزائر (المؤسسة الجزائرية للطباعة سنة 1987)، تناول هذا الكتاب الجانب القانوني للنزاع.

4. الدكتور إسماعيل معراف بعنوان: الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، الصادر في الجزائر (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع سنة 2010).

الأهمية العلمية للدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس قضية تدور فصولها في منطقة ذات أهمية كبيرة؛ إقليميا ودوليا (شمال غرب إفريقيا)، إضافة إلى أن لها أثر بالغ الأهمية في مجرى التحولات والأحداث الكبيرة التي يشهدها العالم، خاصة في ظل التركيز الأمريكي والأوروبي عليها، لما تحتويه المنطقة من الثروات التي تجعلها ذات أهمية إستراتيجية كبرى يصعب معها إيجاد حل جذري ودائم للنزاع.

دوافع اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، فيما يخص الموضوعية تنحصر في مستويين: إقليمي ودولي:

1. المستوى الإقليمي: إن نزاع الصحراء الغربية شكل عائقا في تقدم مسار اتحاد المغرب العربي، الذي أصبح ضرورة إستراتيجية تفرضها المعطيات الدولية الراهنة، كما أن هذا النزاع يشكل تهديدا مستمرا لاستقرار المنطقة، باعتبار إقليم الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا يعطي للدراسة خصوصيتها.

2. المستوى الدولي: النزاع يمثل اختبارا حقيقيا لمدى فعالية ومصادقية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية من جهة، ويكشف في الوقت ذاته ما تحمله المنطقة ككل من رهانات للقوى الكبرى اليوم من جهة أخرى، الأمر الذي يتطلب البحث لتشخيص مشكل النزاع واقتراح الحلول الممكنة التطبيق.

أما بالنسبة للدوافع الذاتية: فتتمثل في الانتماء للمنطقة محل النزاع وبالتالي ضرورة الاهتمام بدراسة المشكل، دراسة موضوعية أكاديمية.

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبة الأساسية التي واجهتنا في عملية البحث والدراسة هي نقص المراجع والصادر، بالإضافة إلى حداثة الموضوع، وبالتالي التطور المستمر في مجريات أحداثه مما يصعب مواكبتها.

الإشكالية:

إن الإشكال المحوري الذي تطرحه هذه الدراسة يتمثل في: ما هي الطبيعة القانونية للنزاع؟ وما الحلول المقترحة لفضه (الأفاق المستقبلية)؟.

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة أسئلة مرتبطة بالموضوع المدروس، وهي:

1. ما هي الحجج القانونية التي يستند عليها طرفي النزاع للمطالبة بأحقيتهم في الإقليم؟
2. ما موقف الفواعل الدولية والإقليمية من النزاع؟
3. ما مدى حظوظ كل بديل من البدائل المطروحة في النجاح والتحقيق؟
4. ما مستقبل التسوية السلمية؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: كلما تم البحث عن الحل السياسي التوافقي كلما اصطدم ذلك بالحل القانوني المتفق عليه سابقا.
- الفرضية الثانية: الاستغناء عن مخطط التسوية الأممي يعود بالمنطقة إلى النقطة التي بدء منها وهي الحرب.
- الفرضية الثالثة: طول أمد النزاع يفقد الأمم المتحدة مصداقيتها وهيبتها لدى أطراف النزاع.
- الفرضية الرابعة: حالت الجمود تجعل المنقطة في شلل سياسي.

المناهج المستخدمة:

إن طبيعة موضوع الدراسة وإطارها الزمني يمتاز بالتعدد والتشابك، مما يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد. لذا سيتم توظيف ثلاث مناهج وهي: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج التحليلي

1. المنهج التاريخي: الذي سوف يدرس الظاهرة وتطورها في الزمان والمكان مما يسمح بمتابعة العملية التاريخية التي ظهرت فيها القصة وتطورها.
2. المنهج الوصفي: لوصف الظاهر ظاهرة موضوع الدراسة ويفسر عنه بطريقة من طرق التحليل والتفسير العلمي بشكل منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة من الدراسة.
3. المنهج التحليلي: تحليل الوضع القانوني والسياسي للنزاع ومعرفة مآلاته المستقبلية.

خطة الدراسة:

- لقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول رئيسية ثم خاتمة وملاحق، مع مراعاة التسلسل الزمني:
- ففي الفصل الأول تم التطرق إلى جيوبوليتيكية المنطقة بتفصيل من خلال ثلاث مباحث.
 - أما الفصل الثاني فتناول التسلسل التاريخي لتطور الظاهرة الاستعمارية في المنطقة.
 - ثم يلي الفصل الثالث الذي تم من خلاله الحديث عن تقرير المصير وموقف الأطراف منه.
 - أما الفصل الرابع فتم التطرق من خلاله إلى مستقبل النزاع وإمكانية تطبيق كل مقترح علي حدا.
- لتنتهي الدراسة بخاتمة تجيب على الإشكال المطروح، إضافة إلى قائمة المراجع المستعملة والملاحق التي من شأنها أن تساعد على الفهم المعمق وتوضيح أكبر للنزاع.

الفصل الأول

منطقة الصحراء الغربية دراسة جيوبولوتكية

تمهيد:

تعتبر الجغرافيا السياسية هي الباب الذي نبصر من خلاله طبيعة النزاعات ومآلاتها، الأمر الذي دفع إلى الخوض في التفاصيل الجيوبولوتيكية للمنطقة، وذلك باستعراض العديد من المعطيات والإحصاءات التي تصب في ذات الموضوع، الأمر الذي يجعل المنطقة أكثر وضوحاً من الناحية البيئية والجغرافية والتاريخية والاجتماعية وحتى الإنسانية، مما يساعد على فهم واستيعاب طبيعة الموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال استعراض ثلاثة مباحث؛ تحوي في مضمونها جل التفاصيل.

المبحث الأول: موقع الصحراء الغربية وبعدها التاريخي

عندما نتحدث عن جيوبولوتيكية منطقة الصحراء الغربية وجب الحديث عن الموقع والمساحة، وكذا البعد التاريخي للمنطقة.

المطلب الأول: جيوبولوتيكية المنطقة

من خلال الجغرافيا السياسية للمنطقة، أول ما سيتم التطرق إليه هو تحديد موقع ومساحة المنطقة، وكذا المناخ السائد فيها.

1- الموقع والمساحة:

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا، يحدها من الشمال المغرب الأقصى على مسافة تقدر بـ: 460 كلم، ومن الشرق الجزائري على الشريط حدودي يبلغ 41 كلم، أما من الجنوب والجنوب الشرقي تحدها موريتانيا على شريط حدودي يصل إلى 1570 كلم²، ومن الغرب يحدها المحيط الأطلسي، فالساحل الصحراوي يبلغ طوله 1500 كلم⁽¹⁾.

تضم الصحراء الغربية والتي في غالبها صحراء قاحلة، منطقتين مهمتين: الساقية الحمراء⁽²⁾ في الشمال (82000 كلم²) ووادي الذهب في الجنوب (184000 كلم²)، ما يجعل مساحة الإقليم تقدر حوالي 266000 كلم²، لكن الحدود الدقيقة ليست مرسومة بدقة، فبعض الكتاب قدموا أرقاما مختلفة؛ (*Attiliogaudio*) قدم رقم 272000 كلم²، إسبانيا والأمم المتحدة حتى سنة 1974 قدما رقم 280000 كلم²، وجبهة البوليزاريو قدمت الرقم 284000 كلم²، أما (John Mercer) و (M. Berbier) ومنظمة الأمم المتحدة سنة 1975 قدموا نفس الرقم وهو 266000 كلم²⁽³⁾. هذا فيما يخص المساحة.

(1) - د/إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية. الجزائر. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 64.

(2) - سميت بالساقية الحمراء نظرا للون الذي يظهر على جوانب الوادي عندما يكون غير مملوء بالماء في فصل الصيف.

(3) - مسعود شعبان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، سنة 2007، ص.ص 31، 32.

2- المناخ:

أما عن تضاريس المنطقة فنجد بعض الهضاب التي نصل في أقصاها إلى علو يقدر بـ: 400 متر، بالإضافة إلى هضاب صخرية مع انخفاض في الملوحة، كما تتميز المنطقة بوجود جبال ضخمة تسمى: أدرار سطوف، ومناطق مسطحة مغطاة بالكتبان الرملية، غالبا ما تكون مهجورة لصعوبة العيش فيها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: البعد التاريخي للمنطقة

بالرجوع إلى التاريخ القديم تعد الصحراء الغربية التي كانت تسمى بالصحراء الإسبانية هي جزء من بحر الرمال الأعظم الذي يبدأ من الشواطئ الغربية لوادي النيل شرقا، ممتدا عبر الصحاري المصرية الليبية وجنوب تونس والجزائر والمغرب حتى يلامس شواطئ المحيط الأطلسي، وهو ما جعل المنطقة وسكانها تنتمي إلى إقليم المغرب والإسلامي، الذي ظل هو الآخر غير واضح الحدود حتى القرن العشرين ابتداء من عهد الممالك الأمازيغية القديمة وصولا إلى عهد الدويلات الأخيرة التي ظهرت في هذه المنطقة بعد سقوط دولة الموحيدين، والتي كان على إثرها انقسام الدولة الموحدية إلى ثلاث دويلات:

1. دولة الحفصيين في تونس (المغرب الأدنى) من سنة 1236م إلى 1274م.
 2. دولة بني زيان في الجزائر (المغرب الأوسط) من سنة 1236م إلى 1550م.
 3. دولة بني مرين في المغرب (المغرب الأقصى) من سنة 1195م إلى 1468م.
- إقليم الصحراء الغربية أهمية خاصة، وذلك لقدم التعمير البشري فيه، في إطار تنظيم اجتماعي وثقافي مستقل، بالرغم من المحاولات الاستعمارية للسيطرة على المنطقة وضمها. لا شيء سوى لما تحمله المنطقة من أهمية إستراتيجية أخرى اقتصادية، ويعود تاريخ تعمير المنطقة إلى حوالي سنة 3000 ق.م.

(1) - عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، ص.ص 12-17.

المبحث الثاني: الثروة المقومات الاقتصادية للمنطقة

تكتسب منطقة الصحراء الغربية أهمية كبيرة، لعديد الثروات الطبيعية التي تقع في باطنها، الأمر الذي حولها لتختل مراتب عالمية أولى في بعض تلك الثروات، وهو ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الثروة المعدنية والطاقوية

إن من أهم الثروات التي تتميز بها المنطقة، نجد:

1- الفوسفات:

يعتبر الفوسفات من أهم الثروات الصحراء الغربية تم اكتشاف هذا المعدن من قبل عالم الجيولوجيا الإسباني ماتويل ميديا سنة 1947م، إذ تمتد حقول الفوسفات إلى حوالي 800 كلم²، ويعتبر منجم بوكراع أكبر منجم للفوسفات في العالم، ويقع في الجنوب الشرقي من العاصمة العيون على مسافة تقدر بـ: 100 كلم، كما يعد من أجود أنواع الفوسفات في العالم (نسبة نقاء 80.56%)، بالإضافة إلى أنه يمثل نسبة (28.5%) من الاحتياط العلمي⁽¹⁾.

2- الثورات الطاقوية:

لقد أجريت دراسة حديثة أكدت أنه يوجد على السواحل الصحراوية كميات هائلة من الغاز والنفط، على مقربة من الشواطئ، حيث تتربع المنطقة على ثلاثة أحواض رسوبية بمواصفات تركيبية تسمح بوضعها في مصاف الأحواض البترولية. هذا بالإضافة على الطاقة المتجددة كالشمس والرياح ومياه البحر.

3- الحديد والمعادن الأخرى:

يقدر احتياطي الحديد في المنطقة بـ: 4.6 مليار طن، وله قيمة اقتصادية هامة بالإضافة على معدن الأنثيمون (*Antimony*) والنحاس والفضة، والقصدير، والتنفسين، وكذا

(1) - أحمد بن الطاهر منصور، تاريخ الصحراء الغربية، ص.ص 31، 32.

الذهب، والمنغنيز والبريل (*Beryl*) والبلاينيون، بحيث تختلف نسب كل هذه المعادن، من معدن لآخر⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الثروة الحيوانية والمائية

1- الثروة الحيوانية:

لقد شكلت الثروة الحيوانية مصدر عيش لسكان المنطقة منذ القدم، وتتمثل هذه الثروة في: الإبل، الماعز، الضأن، ففي سنة 1975م كان عدد الإبل بالإقليم حوالي 63000 وحوالي 125000 رأس من الماعز و10000 خروف⁽²⁾.

2- الثروة المائية:

من بين أهم الثروة المائية المتواجدة بالمنطقة نجد الثروة السمكية والتي تعتبر متجددة، نظرا للظروف المساعدة على عملية التوالد والتكاثر للأسماك نتيجة استدام التيار البارد بالتيار الدافئ على طول شواطئ الإقليم، كما تتميز المنطقة بوجود حوض هائل الضخامة من المياه الجوفية يزيد طوله عن 500 كلم، هذا بالإضافة إلى توفر الآبار الوفيرة في ريفها وبواديها⁽³⁾.

(1) - محمد هلاب، بحث متكامل حول القضية الوطنية. <http://www.intifadamay.com/1/trabsah>، ص.ص

11-10.

(2) - مسعود شعبان، المرجع السابق، ص 43.

(3) - البديد لبات محمد سالم، مخططات التسوية الأممية والإفريقية في الصحراء الغربية. مذكرة ليسانس، كلية العلوم السياسية، جامعة سعيدة، سنة 2009، ص.ص 18، 19.

المبحث الثالث: طبيعة وأصل المكون البشري للمنطقة

يتميز سكان المنطقة بموروث ثقافي مستقل، وإن كان معظمه جزء لا يتجزء من الثقافة العربية الإسلامية، تكسوه لمسة خاصة لما يعرف بـ **مجتمع البيضان**؛ وهو ما سيتم التفصيل فيه في هذا المبحث.

المطلب الأول: القبائل القاطنة في المنطقة

تعود أصول القبائل القاطنة حالياً في الصحراء الغربية إلى أصل عربي بربري فالجنس العربي يقول الباحثين أن وجوده جاء على مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى:** اختلف فيها الباحثون، فمهم من قال أن العرب قصدوا المنطقة بعد انهيار سد مأرب باليمن، ومنهم من يقول بأنهم ماتوا بعد هزيمة الكنعانيين في معركة طالوت وجالوت بفلسطين.

ب. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الفتوحات الإسلامية تحديداً في القرن التاسع ميلادي حين دخل المسلمون شمال إفريقيا، واستقرت القبائل الحسانية التي انقسمت إلى ثلاثة فئات اجتماعية:

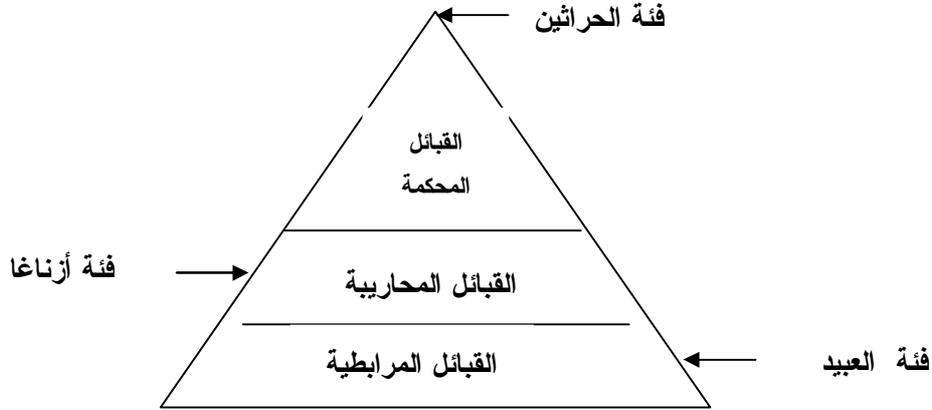
1. فئة أزناغا وهم الذين يدفعون الضرائب.

2. فئة الحرائث وتتكون من المعتوقين، وتتفاوت نسبة حريتهم حسب المدة الزمنية للإعتاق.

3. فئة العبيد.

كما عرفت كل هذه الفئات ظاهرة التخصص في العمل الاجتماعي، فالبعض يمارس الحرب والبعض يزاول مهمة التعليم، والبعض الآخر مهمة التحكيم.

أما تعداد القبائل القاطنة بالمنطقة، فنجد 21 قبيلة تنحصر في ثلاثة مجموعات يمكن توضيحها في شكل هرمي⁽¹⁾



المطلب الثاني: قبيلة الرقيبات كأصل المكون البشري للمنطقة

تتمثل قبيلة الرقيبات الفئة الأكبر من سكان الصحراء الغربية، وهم ينقسمون إلى قسمين:

1. رقيبات الساحل: تتحدر منه القبائل التالية: أولاد موسى، السواعد، أولاد داود، أولاد الشيخ، أولاد طالب، التهالات، لمذنين...
 2. رقيبات الشرق: لبيها، الفقرة، قاسم إبراهيم، حسن وحماد، وسيد حماد، سلام، أولاد الباد، الجنحة... كما نجد امتداد لهذه القبيلة في المناطق العربية مثل: تندوف، وموريتانيا باسم (إدو لحسن)، وفي ليبيا باسم (الحساونة) وفي تشاد باسم (الكرعان) وأولاد بوسبع في مالي، وفي مصر، وفي تونس باسم (الزرقان)...
- هكذا نجد أن القبائل كلها تقريبا ذات امتدادات عربية يصعب معها، تحديد صحراوية الصحراء أو مغربيته⁽²⁾.

(1) - إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 68.

(2) - بلقاسمي محمد، النزاع في الصحراء الغربية بين الفواعل الإقليمية والدولية. مذكرة الليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، سنة 2001، ص 3.

الفصل الثاني

تطور الظاهرة الاستعمارية في المنطقة

تمهيد:

تعد منطقة الصحراء الغربية منطقة نفوذ تعاقبت عليها قوى استعمارية عديدة، فتاريخها حتى بداية الاستعمار الاسباني في أواخر القرن 19؛ لا يمكن فصله عن تاريخ منطقة شمال غرب إفريقيا، وذلك لموقعها الاستراتيجي، فهي تمثل همزة وصل بين العالمين العربي والإفريقي خاصة في المبادلات التجارية، فمؤهلاتها الطبيعية التي تزخر بها جعلت منها منطقة استقطاب استعمارية، الأمر الذي دفع بالمقاومة الصحراوية لمكافحة أكثر من استعمار مثل: البرتغال، هولندا، إنجلترا، اسبانيا، المغرب.

ومن هنا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تطور الظاهرة الاستعمارية في المنطقة وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية هي:

1. الاستعمار الاسباني.
2. الاستعمار الموريتاني والمغربي.
3. انطلاق المقاربة وطرح مشروع بناء الدولة الصحراوية.

المبحث الأول: الاستعمار الاسباني

تعددت الدول الاستعمارية التقليدية الكبرى على القارة الإفريقية بصورة عنيفة في أواخر القرن التاسع عشر، وانتهى الأمر بتقسيم القارة في مؤتمر برلين الذي انعقد يوم 05 ماي 1884، حيث نص رسميا بسيطرة اسبانيا على الصحراء الغربية، وتطبيقا لذلك دخل الجيش الاسباني إلى الأراضي الصحراوية بقيادة إميليو إيمانيدو.

المطلب الأول: دخول الاستعمار الاسباني

شارك الإسبان البرتغاليين في إنشاء بعض المراكز التجارية على السواحل الصحراوية، وذلك عندما تمكنت اسبانيا من فرض سيطرتها على جزر الكناري التي يعود اكتشافها إلى عام 1309، وبذلك تمكنت من مراقبة رأس بوجدور⁽¹⁾.

وإن لم تكن اسبانيا بالدولة الكبرى على مساحة إفريقيا، لكونها اتجهت بجهودها الاستعمارية كلها - تقريبا - نحو أمريكا الوسطى، إلا أنها اكتفت بمناطق من هذه القارة ك: طرفاية وإيفني ومنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب...، فأعلنت حمايتها على الصحراء الغربية بـ لجنة ريجيا للصحراء، ثم أقامت مركزا لها في مدينة الداخلة التي سمّتها فيلا سيزينزوس واتخذتها عاصمة للمنطقة، ومنها تم الانطلاق إلى باقي الإقليم، وخلال انعقاد مؤتمر برلين الذي حول لاسبانيا الاستيلاء على المنطقة لفتت هذه الأخيرة انتباه الدول المشاركة في المؤتمر إلى أنها اقتطعت لنفسها منطقة من ساحل المحيط الأطلسي، وهو ما تسبب في صراع بينها وبين فرنسا، لم إلا بعقد سلسلة من الاتفاقيات، إذ بدأت المفاوضات منذ سنة 1885، لرسم الحدود بين مستعمراتها في المنطقة، وأسفرت هذه المفاوضات عن عقد ثلاث اتفاقيات:

(1) - محمد أمبارك، دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية النزاع في الصحراء الغربية. مذكرة الليسانس. كلية العلوم السياسية، جامعة سعيدة، سنة 2014، ص14.

1. اتفاقية باريس: الموقعة 27 جوان 1900 بموجبها رسمت الحدود الشرقية والجنوبية لمنطقة وادي الذهب.
2. اتفاقية باريس: الموقعة 03 أكتوبر 1904 والتي ظلت سرية إلى يوم 08 نوفمبر 1911 عندما نشرتها جريدة الصباح الفرنسية (*Le Matin*)، وكانت الاتفاقية تنص على إجراء تعديلات على الحدود المتفق عليها، وذلك بتخلي إسبانيا عن المناطق الخاضعة لفرنسا.
3. اتفاقية مدريد: الموقعة في 27 نوفمبر 1912 وتم بموجبها رسم حدود إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب بصورة نهائية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: نهاية الاستعمار الإسباني

تمركز الإسبان في إقليم الصحراء الغربية بعد اكتشاف مناجم الفوسفات والحديد وغيرها من المعادن، حيث أعلنت الحكومة الإسبانية عام 1966 عن برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتمدت ميزانية قدرت بـ 250 مليون (*Pestas*) من أجل توفير الهياكل القاعدية التي تمكن من الاستعمار الأمثل للثروات الطبيعية. ومنذ 1961؛ أصبحت القوانين الإسبانية تسري على الصحراء الغربية، معتمدة سياسة التهجير للسكان الصحراويين الأصليين، وهذا حتى يتم توطين الإسبان الذين بلغ عددهم حوالي 150.000 شخصا عام 1970، إلى جانب 50.000 عسكري، وما يزيد عن 5000 شرطي⁽²⁾.

أما في عام 1966؛ أقدمت الحكومة الإسبانية على خطوة هامة، تمثلت في إرغام الصحراويين على توقيع وثيقة لتجديد الحماية وتوطيد ربط الإقليم بنظام مدريد، كما قامت إسبانيا في 19 ديسمبر 1967 بتكوين مجلس عمومي يعرف بـ الجماعة، ويتألف من 32 عضوا وله اختصاصات محدودة، ثم حله بعد تأسيس جبهة البوليساريو⁽³⁾.

وفي 17 جوان 1970 وقعت أحداث من الشغب من طرف شعب الصحراء الغربية في كل من العيوب والزملة، احتجاجا على التواجد الاستعماري في المنطقة، والنتيجة كانت

(1) - مسعود شنعان، مرجع سابق، ص.ص 63، 64.

(2) - بن شوك مونية، قضية الصحراء الغربية والأمن المغربي. مذكرة الماستر، كلية العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة سعيدة، سنة 2015، ص 61.

(3) - إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، ص.ص 24، 25.

مقتل عشرات الصحراويين، بالإضافة إلى مظاهرات أخرى جرت في الداخلة والعيون وذلك 05 مارس 1972، وكان أغلبية المتظاهرين من الطلبة وتسببت المظاهرات في مقتل ثمانية صحراويين وعشرة اسبان مع اعتقال المئات.

والحدث المهم الذي وقع قبل انفجار النزاع في الصحراء الغربية وهو ما جرى يوم 02 أكتوبر 1974، حيث قام مجموعة من شباب الصحراء الغربية بتخريب كل ماله علاقة بمصانع الفوسفات من كهرباء ووسائل نقل وغيرها في بوكراع وتعطل إنتاج الفوسفات تماما⁽¹⁾.

وقبل ذلك 1973 بدأت جبهة البوليزاريو تنشط بصفة واسعة في الإقليم، حيث وقعت مجموعة الاشتباكات المسلحة مع الجيش الإسباني. كل هذه الأحداث التي وقعت كانت نتيجة لنمو الحس الوطني للشعب الصحراء الغربية، في الوقت الذي ظلت إسبانيا تتبع سياسة المماطلة والتسويق، حتى تم توقيع اتفاق مدريد الثلاثي في 14/13/12 نوفمبر 1975 ما بينها وبين كل من المغرب وموريتانيا.

ليصبح فيما بعد هذا التاريخ، النزاع متعدد الأطراف، وهذا ما سنراه لاحقا.

(1) - محمد هلاب، مرجع سابق، ص 63.

المبحث الثاني: الاستعمار الموريتاني والمغربي

بعد أن تيقن الشعب الصحراوي من ضرورة الكفاح ضد الاستعمار الإسباني ومطالبته بالخروج عن الإقليم، كانت إسبانيا تمر بظروف عصيبة أولها مرض الملك فرانكو، وثانيها انتفاضة الشعب الصحراوي ضدها، هذا بالإضافة إلى أطماع الدول المجاورة للإقليم في الحصول عليه، الأمر الذي دفع بإسبانيا للتفكير في خطة للخروج من الإقليم بأقل الخسائر.

المطلب الأول: اتفاقية مدريد وتعدد أطراف النزاع

كان من المفروض أن يؤدي انسحاب إسبانيا إلى استغلال الشعب الصحراوي وحل المشكلة نهائياً، غير أن الأحداث جرت على عكس ذلك، نتيجة لتوقيع اتفاق ثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا بمرسيد في 14 نوفمبر 1974؛ نص على ما يلي:

1. إنهاء الوجود الإسباني في فترة أقصاها 28 فبراير 1976 على أن يوضع الإقليم خلال ذلك الوقت تحت الإدارة الثلاثية.

2. أن رأي السكان ستعبر عنه الجماعة التي كانت تمثل الشعب الصحراوي قبل حلها.

3. استغلال الفوسفات بطريقة مشتركة، واحتفاظ إسبانيا بحق الصيد في الساحل الصحراوي، بالإضافة إلى تعويض المواطنين عن أملاكهم لدى مغادرتهم المنطقة⁽¹⁾.

من الواضح أن الاعتبارات السياسية هي التي سادت اتفاقية مدريد أكثر من أية اعتبارات أخرى، وبالنظر إلى الجانب القانوني للاتفاقية فإنه يمكن أن توجه لها ثلاث اعتراضات هي:

- عدم ملائمة الاتفاقية مع سياسية تصفية الاستعمار المتبعة من طرف منظمة الأمم المتحدة.

- انتهاك هذا الاتفاق لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

(1) - بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية. الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، سنة 1987، ص362.

- الظروف التي وقع الاتفاق، حيث أنه وقع من طرف دول لا تملك التصرف في سيادة الإقليم، وفقا لقرارات الجمعية العامة، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالصحراء الغربية، والهادفة إلى تطبيق إعلان 1514 على هذا الإقليم، الأمر الذي لم تنص عليه الاتفاقية ما يجعلها متعارضة مع قرارات الأمم المتحدة، وبالتالي اعتبارها اتفاقية غير شرعية من منظور القانون الدولي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دخول أطراف النزاع في حرب مباشرة

لقد بات من المؤكد أن المغرب يريد ضم الصحراء بأي شكل كان ويستنتج هذا من الخطاب الرسمي للحكومة المغربية، التي اعتمدت على مساومة السلطات الاسبانية، ويبدو ذلك واضحا من نص الخطاب الملكي بمناسبة احتفال الشباب في مدينة فاس "إن مصالح اسبانيا الإستراتيجية يمكن أن يضمنها لها المغرب بمنحه لاسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة وذلك مقابل الاعتراف الاسباني بالسيادة المغربية على الإقليم"⁽²⁾.

ولترجمة هذه النوايا، جاءت المسيرة التي ضمت 35.000 مغربي، يوم 06 نوفمبر 1975، مكلفة المغرب ما يقدر ب 300 مليون دولار، واجتمعت في منطقة طرفاية، حيث حدثت العديد من الاشتباكات بين الصحراويين والجنود المغربية، في الوقت الذي استولى فيه نظام ولد دادا: الموريتاني على بعض المناطق الجنوبية للصحراء الغربية⁽³⁾.

وأمام كل هذا لم يكن الشعب الصحراوي، وتنظيمه الطلائعي (البوليساريو) ليبقى مكتوف الأيدي، فقد قاد جيش التحرير الشعبي الصحراوي منذ 20 ماي 1973، العديد من المعارك في الفترة ما بين 1975 و1978، والتي عرفت نهايتها باسم **هجمة الشهيد الولي مصطفى السيد**؛ كانت نتيجتها إنهاء الاحتلال الموريتاني في ذلك الوقت، إضافة إلى عملية توقيف القطار الناقل للحديد من معادن أزويرات، الذي شل أهم نشاطات الاقتصاد

(1) - بن شوك مونية، قضية الصحراء الغربية والأمن المغربي، مذكرة الماستر، كلية العلوم السياسية، جامعة سعيدة، سنة 2015، ص 67.

(2) - بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص.ص 360، 361.

(3) - محمد إسماعيل أحمد، النزاع في الصحراء الغربية بين الفواعل الإقليمية والدولية، مذكرة الليسانس، كلية العلوم السياسية، جامعة سعيدة، سنة 2012، ص 19.

الموريتاني في ذلك الوقت، وهو ما دفع فرنسا إلى التدخل المباشر في النزاع مستعملة الطائرات الحربية خلال سنتي 1977، 1978 خوفا على مصالحها في محميتها السابقة (موريتانيا). لدعم الجيش الموريتاني ضد الجيش الشعبي الصحراوي وفي هذه الأثناء أيضا كانت المواجهة قائمة بين الجيش الصحراوي والمغربي على طول التراب الصحراوي وجنوب التراب المغربي، في كل من (أجديرية، العيون، العركوب، السمارة، بوكراع، بوجدور آقا، طانطان، أم لحسن، الزاك، لمسيد).

وقد تزامن تجنيد الجيش الموريتاني من النزاع مع انطلاق هجمة هواري بومدين؛ التي شهدت ملامح تحرير العديد من المواقع الصحراوية ما بين 1979 و 1981، ما دفع بالجيش المغربي إلى انتهاج سياسات دفاعية جديدة اعتمدت على بناء الحواجز الرملية، والتمركز داخل الخنادق المزودة بمختلف الأسلحة، مستعينا بوسائل الكشف والمراقبة عن بعد، مدعوما بسلاح الجو فكان أول سنة 1980، أما الحزام الثاني والثالث سنة 1984، وأمام هذه الأحزمة المدججة بمختلف الأسلحة والألغام، انتهج الجيش الشعبي الصحراوي، حرب الاستنزاف.

حتى حلول وقف إطلاق النار سنة 1991، والدخول في مخطط السلام الأممي الذي من شأنها أن يكفل للشعب الصحراوي حرية تقرير مصيره بنفسه، الأمر الذي لم يتم تطبيقه إلى يومنا هذا⁽¹⁾.

(1) - محمد هلاب، مرجع سابق، ص.ص 27-29.

المبحث الثالث: انطلاق المقاومة وطرح مشروع بناء الدولة الصحراوية

إن نمو الوعي السياسي لدى الشعوب العربية عامة والشعب الصحراوي خاصة، كان كفيلاً بأن يلجأ هذا الأخير إلى إنشاء تنظيمات سياسية والانخراط فيها لمواجهة العدو الخارجي، حيث مرت تلك التنظيمات بمراحل عدة وكذا أشكال مختلفة، كانت آخر تلك التنظيمات جبهة البوليزاريو التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، الأمر الذي سنتطرق له بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: ظهور ما يعرف بالحركة الطليعة

لقد عرفت فترة أواخر الستينات ظهور عدد من التنظيمات السياسية في الصحراء الغربية، وذلك نتيجة الوعي السياسي والوطني خلال هذه المرحلة بسبب احتكاك بعض الشباب الصحراويين بالعالم الخارجي فكانت المنظمة الطلائعية لتحرير الصحراء أولى تلك التنظيمات السياسية، ويعود إنشاء هذه المنظمة إلى سنة 1968، ومؤسسها محمد سيد إبراهيم بصيري المولود سنة 1944، ودرس الصحافة في المشرق العربي (مصر وسوريا)، فأسس مجلة الشموع (الشهاب) سنة 1967 عند عودته من المشرق العربي، وعرفت هذه المنظمة أيضاً باسم حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، أما الأهداف المعلن عنها لهذه المنظمة فتتلخص في هدفين هما:

1. التحرير الكامل لإقليم الصحراء الغربية من الاحتلال الإسباني

2. إقامة دولة مستقلة، ورفض الاندماج مع أي كان آخر.

وفي مارس 1970 وجه رئيس المنظمة مذكرة إلى الحكومة الإسبانية يطالبها فيها بمنح الاستقلال لشعب الصحراء الغربية⁽¹⁾.

وفي 17 جوان 1970 نظمت مظاهرات في مدينة العيون حيث رفع المتظاهرون مجموعة من الشعارات تنادي بـ: لا للإدماج ولا للمدرسة الإسبانية، ونريد مدارس عربية، ونطالب بخروج الإسبان والجماعة لا تمثلنا ولا لتهجير شعبنا.

(1) - أحمد بن الطاهر منصور، مرجع سابق، ص.ص 17-18.

فقامت الحكومة الاسبانية بقمع هذه المظاهرات بقوة، حيث قتل وجرح عدد كبير من الصحراويين، كما سجن بعضهم، وفي هذه الأحداث جرح زعيم المنظمة (محمد إبراهيم بصيري)، واعتقل ولم يظهر منذ ذلك الوقت⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تأسيس جبهة البوليساريو

ظهرت كحركة اختارت الكفاح المسلح كوسيلة عمل، والحرب الشعبية كطريقة للتحريير، ويعود تأسيسها إلى شهر ماي 1973، حيث كانت امتدادا للحركة الطليعية، فشرعت مجموعة من اللجان السرية في إجراء اتصالات بالسكان داخل الإقليم الصحراوي وخارجه (في البلدان المجاورة) من أجل التوعية وجمع الآراء والاقتراحات.

كما تكونت أمانة تقوم بمهمة التنسيق ما بين اللجان وفي الفترة ما بين 05 و10 ماي 1973 اجتمعت أغلبية اللجان لإعداد انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول، وكان ذلك المؤتمر تحت الشعار **بالبنديقية ننال الحرية**، وتم الإعلان ميلاد الجبهة في البيان السياسي الصادر عن الجبهة يوم 10 ماي 1973⁽²⁾.

أما برنامج العمل المؤقت للجبهة حسب ما ورد في هذا البيان فيتمثل في **الكفاح المسلح**، كما أشار البيان إلى أن البرنامج المفضل سيصادق عليه المؤتمر الثاني الذي سينعقد في شهر أوت 1974.

وبعد 10 أيام من إعلان البيان قام الجناح العسكري بإعلان الحرب وتنظيم العمليات العسكرية الأولى ضد الاحتلال الاسباني في 20 ماي 1973 هذا بالإضافة إلى الإعلان عن إنشاء الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، فجبهة البوليساريو ليست حركة تريد التحرير فقط، ولكنها في ذات الوقت هي مجبرة على بناء الدولة، لسد الفراغ القانوني الذي تركه الانتهاء الرسمي للحكم الاسباني يوما من قبل.

وكذا لتنظيم وتسيير عددا هائلا من السكان الصحراويين النازحين إلى الأراضي الجزائرية كلاجئين، فقسمت مخيمات اللاجئين إلى 22 دائرة، سميت على مختلف المناطق

(1) - عمر صدوق، مرجع سابق، ص.ص 47، 48.

(2) - إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.ص 26-32.

في الصحراء الغربية، وتتوزع هذه الدوائر عبر ثلاث ولايات رئيسية سميت بأسماء المدن الأساسية في الصحراء الغربية وهي: العيون، الداخلة، السمارة، وعلى المستوى القاعدي تم تنظيم السكان في وحدات، وتتولى تأدية الوظائف الرئيسية للدائرة خمس لجان شعبية المكلفة بتنظيم مختلف النشاطات مثل التربية، الصحة، العدالة، الشؤون الاجتماعية، على مستوى الدائرة يجتمع المؤتمر الشعبي المكون من كل السكان بمعدل مرة كل سنة لانتخاب المجلس الشعبي الذي يتولى مهمة إدارة الشؤون اليومية للدائرة⁽¹⁾.

1. **المؤتمر الشعبي العام:** الذي ينعقد مرة كل أربع سنوات من صلاحيات إنتخاب **اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي** وإعداد برنامج عمل وطني وتحديد أنظمة الجبهة، وإعداد تكوين الدولة (الجمهورية).
2. **اللجنة التنفيذية:** وتسمى **مجلس قيادة الثورة** تسهر على تطبيق توجيهات وقرارات المؤتمر الشعبي العام.
3. **المكتب السياسي:** من مهامه التسيير والتوعية وتعبئة الجماهير⁽²⁾.

(1) - مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية. مذكرة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، سنة 2007، ص.ص 114، 115.

(2) - الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة تجزئة في المغرب العربي. بيروت، دار الحكمة للنشر، سنة 1950، ص.ص 32-37.



الفصل الثالث

حق تقرير المصير وموقف الأطراف منه

تمهيد:

لقد تبلورت فكرة تقرير المصير في ظل ظروف مختلفة، واستقرت في الأخير في نطاق المنظمات الدولية، وتم تكريسه كمبدأ عرفي من مبادئ القانون الدولي العام، ومبدأ اتفاقي بموجب أهم موائيق المنظمات الدولية العالمية والإقليمية. وتعتبر قضية الصحراء الغربية من بين أكثر القضايا التي لا تزال مطروحة في الساحة الدولية رغم عديد المحاولات الجارية بتطبيق تقرير المصير وذلك أزيد من 24 سنة، وبحكم أنها من أكثر النزاعات التي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية حلها منذ مطلع الستينات، حيث اتسمت هذه القضية بتزايد حدة الصراع حول المصالح الحيوية للعديد من الأطراف الخارجية التي عملت على تعميق الصراع لتحقيق أهداف تتفق مع مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، هو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل: أهم مواقف أطراف النزاع التي لها علاقة به، من خلال ثلاثة مباحث هي:

1. الموقف الصحراوي.
2. الموقف الموريتاني.
3. الموقف الفرنسي والأمريكي.

المبحث الأول: الموقف الصحراوي والمغربي

دخل المغرب كطرف مباشر في النزاع ابتداء من سنة 1975، وذلك بعد تخلي إسبانيا عن المنطقة في نفس السنة، مبررا ذلك بالعديد من الأدلة التي تم تقديمها لمحكمة العدل الدولية قام به الطرف الآخر المتمثل في جبهة البوليساريو.

المطلب الأول: الموقف المغربي

يركز الموقف المغربي المتعلق بمسألة الصحراء الغربية على عدة نقاط رئيسية، حيث يقوم المغرب بالطعن في القاعدة القانونية الدولية التي تم الاستشهاد بها من قبل محكمة العدل الدولية في سبيل أن تدعم تلك المحكمة رأيه الإفتائي الذي قدمه تاريخ 16 أكتوبر 1975؛ والذي يستند إليه بشكل رئيسي إدراك وفهم الدول الغربية للقانون، ويجادل المغرب قائلاً بأن هذا الفهم والإدراك يتجاهل التقاليد التاريخية والقضائية للمناطق المعنية بها⁽¹⁾، ووجهة نظر المغرب هي أن هذا الأخير له تواجد منذ قرون لا تحذو حذو المفهوم الغربي للدولة القومية، وعضوا عن ذلك تشكل الرابطة التاريخية مع السلطان الشريف (من الأشراف) والذي هو وفقا لعقيدة النظام المغربي الملكي (أمير المؤمنين) الأساس الذي يقوم عليه سيادته. إن إبداء الولاء والطاعة للملك (البيعة) من قبل رعايا الدولة كان على قدر المساواة مع الإقرار الجماعي بأن الملك على السيادة والسلطة، وأنه هو الزعيم الدنيوي الذي تكون شرعيته تراثية وروحية دينية في آن واحد، وقد جرى اشتقاق ادعاء ومطالبة المغرب بالصحراء الغربية من هذه الروابط الموضوعية القائمة بين القبائل صحراوية معينة والسلطين المغاربة⁽²⁾.

وبذلك فإن الرأي الإفتائي بالنسبة للمغرب قد تضمن غموضا حقيقيا هو: أن ذلك الرأي بقيامه بالاعتراف بالروابط التاريخية بين السلطات و(الجزء الشمالي على الأقل) من الصحراء الغربية وبرفض السيادة المغربية على المنطقة، قد بدا وشأنه قد اعتمد على فهمين

(1) - الصحراء الغربية، تكاليف النزاع. تقرير كرايستر جروب رقم 65 حول الشرق الأوسط، 2007، ص.ص 2، 3.

(2) - يحظيه السيد حمدي، الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في إفريقيا، ص 102.

متباعدين لسيادة أحدهما منحدر في قانون وضعي والأمر مترشح في تقاليد قضائية تاريخية للمنطقة المعنية⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك وبحسب وجهة نظر الرباط فإن نزاع الصحراء الغربية سوف لن ينشأ، ويبرز بفعل عاطفة وطنية صحراوية شرعية ولا بأنه حالاً من الأحوال وبعيدا عن النظر إلى البوليساريو بصفتها فاعل مستقل، فإن المغرب تقوم بتصنيفها وتقديم الوصف لها على كونها أداة جزائرية (ولهذا السبب تشييع أيها في بعض الأحيان باسم البوليساريو أي الجزائر ساريو). كما أن المغرب تجادل أيضا على أنه سوف تكون هناك مسألة أسمها (مسألة الصحراء) دون الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري والإقليمي؛ الذي تقدمه الجزائر. كما أن المغرب تعتقد بان الجزائر تستخدم البوليساريو والصحراء ككل في سبيل إضعاف منافسها المتواجد داخل المغرب، ولتتقي وتدرأ عن نفسها مناقشات تتم من فوق حدودها، ولتضمن أصولا لها إلى المحيط الأطلسي عبر دولة عملية صحراوية⁽²⁾.

المطلب الثاني: الموقف الصحراوي

أما بالنسبة لجهة البوليساريو فيعتبر نزاع الصحراء الغربية مسألة تقرير مصير أولا وقبل كل شيء، وقد قامت البوليساريو بكل توافق وانسجام ببيان أن مطلبها الوحيد هو بخصوص التطبيق السليم للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير، وبالفعل قامت الأمم المتحدة وبشكل متكرر بالتأكيد على انه القرار رقم 1514 (الخامس عشر) ينطبق على الصحراء الغربية⁽³⁾.

يعتبر الاستفتاء احد الأساليب المعترف بها بالنسبة لحل المسائل المتعلقة بإجلاء الاستعمار، ففي حال اتخاذ الصحراويين قرار على أن يكون (أي الصحراويين) مغربيين فإننا سوف نقوم بكل وضوح باحترام هذا القرار، ولكن الاستفتاء حول تقرير المصير هو وحده الذي من الممكن أن يحل هذه المشكلة وبتفصيل هذا المسار الذي يتجه نحو تسوية النزاع والذي تم علاوة على ذلك، الاتفاق عليه بشكل مشترك مع المغرب لا ترى

(1) - إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية، ص.ص 188، 189.

(2) - مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، مذكرة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 2007، ص.ص 90-91.

(3) - حمادي عبد الرحمان موسى، عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها، ص.ص 60-65.

البوليساريو وجود سبب يدعوها إلى تغيير موقفها، وتشير هي إلى أن ذلك يختلف كل الاختلاف عن موقف المغربي؛ الذي قام بالتعليل على التزامات تمت في السابق بعد أن تيقن من أن القيام باستفتاء حول تقرير المصير سوف يضر بمصالحة، وجهة نظر البوليساريو فإن قرار المغرب بالاستتجاد بما يسمى بحقوقها التاريخية هو بمجرد النفطية بالنسبة لطموحاتها ذات النهج الوطني المتطرق⁽¹⁾.

وبناء على ذلك، يتم وصف وتصنيف الادعاء المغربي على أنه جزء من مشروع أكبر اتساعا وهو المغرب الكبير، الذي تم الدفاع عنه م مناصرته أولا في أعوام الخمسينيات من القرن الماضي من قبل حرب الاستقلال، ومن ثم في وقت لاحق محمد الخامس وخلفائه الذين جاعوا من بعده أو هذه الإيديولوجية، ستقوم بتحويل مملكة شريفية أشرف إلى دولة توسعية كانت قد عرضت وبشكل متلاحق مطالبة تطالب بموريتانيا وبغرب الجزائر وبسبتة ومليلة، وحتى بجزء من مالي، بالإضافة إلى الصحراء الغربية فإذا كان على جميع الدول أن تقوم بالمطالبة بأراضي كانت قد احتفظت بها عندما كانت في يوم ما قد سيطرت عليها، فسوف يقودها ذلك إلى حرب نشفها كلنا ضد كلنا. إنها لرؤية خاصة جدا للتاريخ⁽²⁾.

ويركز انتقاء البوليساريو للموقف المغربي أيضا على الطبيعة التناقضية وغير المستقرة، لذلك الموقف مما أدى بالمغرب إلى تقبل في يوم واحد ما ستقوم برفضه في اليوم الذي يليه، وكل ذلك يتم في سبيل شراء الوقت، وبحسب احد المتحدثين باسم البوليساريو الذي يقول: كانت المغرب أحد المناضرين للاستفتاء على حق تقرير المصير إلى أن قامت بالتحاليل على التزاماتها وبالمساعدة على إعاقاة عملية تحديد جمهور الناخبين، قبل أن تقوم في النهاية بالرفض لفكرة الاستفتاء لحل هذا النزاع⁽³⁾.

(1) - محمد فاظل إسماعيل، رسالة إلى أخي المغربي. ترجمة عبداتي بريكة براهيم، ص.ص 25-32.

(2) - نفس المرجع، ص 40.

(3) - بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، ص 281.

المبحث الثاني: الموقف الموريتاني والجزائر

تعتبر الجزائر وموريتانيا أحد الأطراف المباشرة في النزاع، وذلك لكونهم جزء لا يتجزأ من المنطقة، بالإضافة إلى أن موريتانيا شاركت في الحرب بطريقة مباشرة إلى جانب المغرب. في الوقت الذي كانت الجزائر تدعم فيه جبهة البوليساريو عسكرياً على اعتبارها حركة تحرر.

المطلب الأول: الموقف الجزائري

ترى الجزائر بان مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إجلاء استعمار يجب أن يتم حلها، وأن مقدمة الإمبراطورية الشريفة التي تم طرحها من قبل المغرب قد نبنت من نهج وطني شيفوني معالي في الوطنية، وأن تلك الحجج التي تقوم المغرب بعرضها كتلك الابتهالات الدينية التي تتم باسم السلطان وغيرها هي ببساطة منطوية على مغاربة تاريخية، ويتم تعزيز موقف الجزائر بالمراجع التي تشير إلى القانون الدولي، وأن الوضع بناء على ذلك؛ يتم النظر إليه باعتباره يتطلب تقديم قرار ضمن إطار عمل الأمم المتحدة، وإلى أبعد الحدود نظراً لأن جميع اللاعبين المعنيين قد ابدوا مواقفهم على تنظيم استفتاء حول تقرير المصير.

وبموجب وجهة النظر الجزائرية، فإن الحقيقة القائلة بان المغرب قد قامت منذ ذلك الحين بمحاولة عرقلة عملية الاستفتاء، وبطريقة تتسقى بفعل استحضارهم كافة أنواع الأعدار لا يقدم تبريراً للتخلي عن هذا المبدأ⁽¹⁾ لقد حافظت المغرب بشكل متصلب على موقف معارض للقانون الدولي، وبحسب كلمات احد المسؤولين الجزائريين حيث يقول: إن مبدأ تقرير المصير يعتبر حق مقدس، وسوف يقوم أحزاب بدفع ثمن كبير بالنسبة لمصداقيته وشرعيته لو تمت التضحية بذلك المبدأ في سبيل الحل، وأما الأشياء الأخرى فهي لن يتم

(1) - طاهر مسعود، النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، ص106.

القبول بها من قبل الصحراويين مطلقا مهما كانت الضغوط الخارجية التي ستمارس عليهم، وسوف يتم إشغال المقاومة من جديد⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الموقف الموريتاني

الموقف يبدو مختلف من وجهة نظر جمهورية موريتانيا الإسلامية، ففي بداية الأمر كانت متحالفة مع المغرب، ومن ثم تعرضت لهزيمة مذلة على يد البوليساريو. لذا فقد سبق أن دفعت نواكشوط ثمنا ثقيلا لهذا النزاع، والذي كان احد اهم أسباب الانقلاب العسكري عام 1978؛ والذي أدى إلى خلع الرئيس **مختار ولد دادة**، ومنذ ذلك الحين هذا النزاع في الجوار قد أرغمها على إتباع منهاجي توازن دقيقين، قبل كل شيء في سياستها الخارجية ، حيث تحولت موريتانيا ببطيء نحو **الحياد الايجابي**، والذي بموجبه لا تعلن عن أي تفضيل رسمي لهذا الجانب أو ذلك، وتسمح للبوليساريو بالتحرك بحرية في المناطق الشمالية من أراضيها وسياسة داخلية متوازنة، لأن مجتمع موريتانيا يضم مؤيدين للجانبين في النزاع الصحراوي⁽²⁾.

وأي تحرك تجاه احد الأطراف (**مختار ولد دادة** كان من أنصار المغرب) أو اتجاه الآخر (**محمد خونا ولد هيدالة** الذي كان مؤيدا للبوليساريو) من شأنه إثارة مشاكل سياسية مهمة، واليوم ومع إدراك أهمية هذا الموضوع للبلاد، فإنه يقبح مختبئا بدقة تحت غطاء من التوافق. كان على موريتانيا أيضا أن تواجه المخاطر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد المزروعة في أراضيها. وقد أعلن قائد مكافحة الألغام **أحمد سالم ولد أحمد سالم** بأن الألغام المزروعة تؤثر على ثلاث ولايات: أدرار والداخلة ونواذيبو وتيرس زمور، فإذا ما فبض للنزاع أن يطول وأن تتم تسويته على حساب البوليساريو فإن إعداد كبيرة من الصحراويين قد تجد مصلحة في اللجوء إلى موريتاني، كما يبدو يفعلون على امتداد السنوات القليلة الماضية هذا من شأنه أن يخلق مشكلة إنسانية حقيقية، وإعادة استعمال التوترات السياسية

(1) - طاهر مسعود، النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، ص108.

(2) - محمد كصمت، الشعب الصحراوي، قصة كفاح، ص215

الداخلية؛ بالأخص القبلية، حيث أن بعض الموريتانيين بمقنون الدور المتنامي لقبلية الرقبليات؛ وبالأخص في المجال الاقتصادي⁽¹⁾.

(1) - محمد كصمت، الشعب الصحراوي، قصة كفاح، ص 220.

المبحث الثالث: الموقف الأمريكي والفرنسي

أن وجود فرنسا بجانب الولايات المتحدة الأمريكية لم يأت اعتباطاً، وإنما القصد منه هو مدى ارتباط الأنظمة الاستعمارية مع بعضهم، ذلك أن السياسة الفرنسية قد لعبت الدور الأول وأساسي في الصراع القائم في الصحراء الغربية وفي حفظ المصالح الإستراتيجية كبديل عن الامبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فمجرد خروج فرنسا إلى الساحة، على إثر وصول النظام الاشتراكي إلى الحكم، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحلال مكانهم والحفاظ على استمرارية الهيمنة في المنطقة، وعليه سيتم تناول الدولتين من الصراع على التوالي فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الموقف الفرنسي

إن سياسة الحياد التي كانت تدعيها فرنسا إزاء قضية الصحراء؛ هي مجرد سياسة كاذبة، إذ سرعان ما وجدت نفسها متحالفة بالكامل مع بعض أطراف النزاع، وعبرت عن تحالفها هذا في أكثر من موقف سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري⁽¹⁾.

1- على الصعيد السياسي :

لقد كانت فرنسا هي التي وراء إبرام اتفاق مدريد، إذ مارست ضغوطا سياسية على اسبانيا للوصول إلى هذا الاتفاق، وعند زيارة وزير الخارجية الفرنسي للمغرب في أبريل 1975؛ رفع هناك لأول مرة بالاسم فرنسا شعارا لا لإسبانية الصحراء، وهكذا بدأ خيط المؤامرة الذي يشكله محور باريس، مدريد، الرباط على الشعب الصحراوي ليمتد في الأخير عبر الساحل الغربي الإفريقي حتى جنوب إفريقيا. إذا فسياسة فرنسا واضحة لضرب ثورة البوليساريو، وقد عبر الرئيس الفرنسي صراحة عن موقف بلاده اتجاه الشعب الصحراوي، حيث صرح بتاريخ 1976/11/30 أنه ليس من المعقول أن يتمكن هذا الشعب من الرحل

(1) - بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 301.

والذي يقدر عدده كحد أدنى 30 ألف نسمة، وكحد أعلى 100 ألف من تشكيل دولة مستقلة لها حكومتها وميزانياتها وجيشها، وأضاف بأنه يأسف لتزايد الدول القزمية⁽¹⁾. وبالتأمل قليلا في هذا التصريح الذي لا يستند على أي أسس قانونية، فتأخر الشعب الصحراوي وبقاؤه على عيشة البادية ليس ذنبه وإنما هي وليدة الاستعمار نفسه الذي عمل على إبقاء هذه السياسة - سياسة التخلف والفقير-، وهذا خلافا لما تنص عليه المادة 73 يكلفون بتقديم هذه الشعوب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع، والتعلم، كما أن تخلف الشعوب لا يجب أن يكون حجة أو عائقا في سبيل استقلالها، وهو ما أكدته القرار 1514 في فقرته الثالثة: "ينبغي أن لا تتخذ أبدا نقص الاستعداد في الميدان السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتأخر الاستقلال". أما القول بقلة السكان فإن القانون الدولي يعرف دولا تتقارب بسكانها من الشعب الصحراوي، أو قل مثل: غينيا بيساو، الكوت، سنغفورة، كما أن عدد السكان لم يكن يوما ما معيارا لأهلية الدولة.

2- على الصعيد الاقتصادي:

لفرنسا مصالح اقتصادية تربطها مع دول أطراف النزاع (المغرب وموريتانيا)، فمثلا في 1974 استطاعت فرنسا أن تجد حلا لقضية التعويضات المتعلقة بالفلاحين الفرنسيين بصفة نهائية، حيث أن النظام المغربي قدم تعويضا 104،5 مليون درهم، كما أنه تنازل عن فكرة مغربية بعض الشركات الصغيرة ذات الطابع النسيجي أو التجاري، وبهذا يسمح لـ 50 ألف مُعمر الاحتفاظ بملكياتهم التجارية أو شركاتهم العائلية، وفي هذه السنة أيضا استثمرت الشركات الفرنسية الخاصة حوالي 15 مليار فرنك، كما أقرضت النظام 700 مليون فرنك بضمانة الدولة الفرنسية. وإذا تم تقييم الميزان التجاري 1974، فإن 359 مليون فرنك كانت لصالح فرنسا، وقد قدرت صادرات فرنسا للمغرب بـ 2.5 مليار فرنك⁽²⁾.

3- على الصعيد العسكري:

نتيجة لسيطرة جبهة البوليساريو على الساحة عسكريا وتكثيف عملياتها ضد القوات المغربية الموريتانية، بشكل أصبح يهدد النظام في موريتانيا ويهدد المصالح الامبريالية في

(1) - البدير لبات محمد سالم، مرجع سابق، ص30

(2) - نفس المرجع، ص105

كل المنطقة، بتدخلها مباشرة لقمع الثورة، وهذا ما صرّح به وزير الدفاع الفرنسي إيفون جورج، حيث قال: "إن فرنسا قد تتخذ إجراء ضد جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية". ونقلت على إثره قوات فرنسية إلى دكار بهدف التحضير لهذا العدوان⁽¹⁾. وفي الختام يمكن القول بان السياسة الفرنسية عرفت ميولا لماضيها الاستعماري، بحيث لا تزداد فرنسا تشكل عائقا أمام حل القضية بذلك على حق الفيتو.

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي

لقد حاولت الحكومة الأمريكية في بادئ الأمر أن تتبع سياسة الحياد وهذا لسببين:

- الأول: اعتمادها على الدور الذي تقوم به فرنسا للمحافظة على مصالحها وعلى مصالح الدول الغربية بصفة عامة.
- والثاني: هو أن لديها علاقات اقتصادية هامة مع الجزائر والتي تعتبر في نفس الوقت من أقوى البلدان في المنطقة، مما جعلها تتردد في اتخاذ مواقف صريحة وعلانية من قضية تساندها الجزائر بكل قواها، وهذا ما دعى الحسن الثاني إلى استغراب سياسة أمريكا في الصحراء الغربية، إذ أجاب على سؤال حول فهمه للسياسة الأمريكية في المنطقة بقوله: "افهمها بكل صعوبة باعتبار انه ليس هناك سياسة بل مجموعة من التصريحات المتناقضة وكلها رسمية، انتم الأمريكيون غزوتم الفضاء لكنكم تتخلون عن مكانكم في الأرض... لم تعودوا قادرين على التمييز بين أصدقاءكم وأعداءكم، لا نطلب من الولايات المتحدة التدخل بل نطالبها بمساندة أصدقاءها الذين يعملون من أجل مصالح العالم الغربي ومساعدتهم اقتصاديا وعسكريا وديبلوماسية، ولقد برهنت (بتدخل في الزائير) للولايات المتحدة وأصدقاءها بأن التهدة ليست أفضل الحلول"⁽²⁾.

هذا بالإضافة إلى أن الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للنظام المغربي قد ازدادت مباشرة بعد خروج فرنسا من الميدان على أثر وصول اليسار إلى الحكم، كما أن هذا الاهتمام قد لقي مجالا رحبا وأرضية خصبة، وذلك بتوافر عاملين أساسيين: أولهما يتمثل في

(1) - البدير لبات محمد سالم، مرجع سابق، ص 105.

(2) - بن عامر تونسي، مرجع السابق، ص 278.

احتياج المغرب للمزيد من المساعدات الأمريكية سواء منها العسكرية لمواجهة المعارك المتصاعدة في الصحراء الغربية، أو السياسية لفك الحصار المضروب عليه، وذلك بالضغط على القادة الأفارقة داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

أما العامل الثاني فهو حاجة الولايات المتحدة إلى إيجاد حليف لها في إفريقيا، وقد وقع الاختيار على المغرب باعتباره خير مثال للدول التي تسميها **معتدلة**، وهذا ما أكدته الدوائر الدبلوماسية الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أهمية الموقع الاستراتيجي للمغرب عند مدخل البحر الأبيض المتوسط، ونقطة التقاء أوروبا وإفريقيا، كما أنها تهتم بدور المغرب الدولة العربية المعتدلة⁽¹⁾.

(1) - إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 288.

الفصل الرابع

مستقبل النزاع في الصحراء الغربية

تمهيد:

سيتناول هذا الفصل مجموعة السيناريوهات المستقبلية المطروحة لحل النزاع، بناء على مجموعة الحلول السياسية والقانونية، التي جاءت كمحاولات لحل النزاع في الصحراء الغربية تقدمت بها الأمم المتحدة كجهة منوط بها العمل على تسوية النزاعات الدولية خاصة ما تعلق بقضايا الاستعمار، من خلال تحليل كل حل على حدة والنظر في إمكانية تطبيقه ونجاحه؛ بناء على تطابقه مع القانون الدولي.

المبحث الأول: سيناريو الكفاح المسلح

يعتبر الكفاح المسلح من الأدوات المستخدمة في النزاع منذ بداية السبعينات من القرن الماضي سنة 1975 ضد التواجد الإسباني، ومن ثم التواجد المغربي إلى أن تم توقيف إطلاق النار سنة 1991، بإشراف من الأمم المتحدة، الأمر الذي سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال استعراض أهم الأحداث المفصلية في الموضوع.

المطلب الأول: اندلاع الحرب في المنطقة

بعد تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب البوليساريو في 10 ماي 1973 وعقدها لمؤتمرها التأسيس، اعتمدت الكفاح المسلح وسيلة لتحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني ودشنت العمل المسلح بعملية الخنكة التاريخية يوم 20 ماي 1973، وهو اليوم الذي اقترن اسم الحركة به وأصبحت تعرف أيضا بثورة الـ20 ماي، حيث حققت العمليات المسلحة رغم محدودية الإمكانيات ما لم يكن متوقعا في زمن قياسي، حيث فرضت جبهة البوليساريو على الاستعمار الإسباني الجلوس معها في مفاوضات أقرت من خلالها بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتعهدت بتنظيم استفتاء، وأجرت إحصاء سنة 1974 لتحديد الجسم الانتخابي ومعرفة عدد من يحق لهم التصويت، ليظهر بعدا جديدا للقضية ويعقدها أكثر، ويتمثل في تصاعد المطالب المغربية والموريتانية الداداوية⁽¹⁾ بالإقليم الصحراوي، الأمر الذي دفع بجبهة البوليساريو إلى اعتبار الكفاح المسلح الوسيلة الأنجع لصد القوة التوسعية المغربية والموريتانية، إذ شنّ الجيش المغربي عدوانا مسلحا دشنه باحتلال مدينة أجديرية 31 أكتوبر 1975، حيث إستهدفت المدنيين العزل ودمرت المدينة عن آخرها وارتكبت أولى مجازرها في حق سكان المنطقة، فكان لا بد من الرد على العدوان المغربي من خلال لشروع في وضع إستراتيجية عسكرية مندرجة تمثلت في الدفاع الإيجابي، حيث في تلك المرحلة كان الهدف هو تأمين السكان وسحبهم إلى مناطق آمنة وصد الهجمات المغربية، من خلال الانتقال إلى الهجوم في أواخر السبعينات؛ وهي

(1) - موريتانيا في عهد حكم المخطار ولد داداه.

مرحلة بدأت بـ: هجمة الولي مصطفى السيد ثم تلتها هجمة هواري بومدين ثم هجمة المغرب العربي. هذه الهجمات انتقلت إلى العمق المغربي، وكبدت القوات المغربية خسائر فاقت الـ 15000 جندي مغربي، وأسر ما يناهز الـ 5000 أسير حرب بمن فيهم أحد أكبر القادة العسكريين المغاربة، العقيد لعبيدي عبد السلام⁽¹⁾.

التوسع في الحرب فرض على المغرب اللجوء إلى الدفاع ببناء الأحزمة الدفاعية في لثمانينيات، وهو جدار تم بنائه بخبرة إسرائيلية وفرنسية ودعم خليجي، وبعد 16 سنة من الحرب تم في النهاية اللجوء إلى مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة التي طرحت خطة التسوية الأممية المصادق عليها في القرار 690/91 سنة 1991، الذي تضمن وقف إطلاق النار، وتنظيم استفتاء تقرير المصير بعد حوالي سنة من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، أي مع نهاية 1992، وهو ما تم التوقيع عليه من قبل أطراف النزاع آنذاك جبهة البوليساريو والمغرب بعد انسحاب موريتانيا بـ 12 سنة قبل ذلك (1979)، واعتمادها لسياسة الحياد الإيجابي⁽²⁾.

المطلب الثالث: احتمالية العودة إلى الكفاح المسلح

يعتبر القرار 1514 من الدورة 13 الصادرة في 14 ديسمبر 1960 بمثابة الإعلان عن حق الشعوب والبلدان الخاضعة للاستعمار في تقرير مصيرها والاستقلال، وتنص المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق الدولية والحقوق المدنية والسياسية أن: "لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها".

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3101 الصادر في 1972/12/12 الدورة الثامنة والعشرين للتأكيد على حق الشعوب الخاضعة له، بتحرر منه بكافة الوسائل، وجاء القرار 3103 علم 1973 لتثبيت المبادئ الأساسية للوضع القانوني لمواجهة الاستعمار، والسيطرة الأجنبية والتمييز العنصري⁽²⁾.

(1) - أناثيو فيو بولو الصحراء الغربية كيف نخلق التوازن. [http : ll WWW ,USIP,ORG](http://www.usip.org)

(2) - نفس المرجع.

(2) - بن عامر التونسي، مرجع سابق، ص 230.

وبناء على هذه القرارات فقد أعلنت محكمة العدل الدولية بشكل لا لبس فيه يوم 16 أكتوبر 1975 بعدم وجود روابط سياسية بين المغرب والصحراء الغربية، هذا بالإضافة إلى إدراج قضية الصحراء الغربية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة سنة 1963 بصفتها قضية تصفية استعمار، فبعد مخطط التسوية الإفريقي/الأممي الذي صادق عليه مجلس الأمن بالإجماع في القرار 690 سنة 1991، برضى طرفي النزاع والذي امتد أمده إلى 25 سنة، باعتبار أن المغرب هو من تتصل عن كافة التعهدات؛ وفي مقدمتها رفضه لمجرد التفاوض حول تنظيم استفتاء، حيث يعتبر هذا الأخير بمثابة خيار قد تجاوزه الزمن، ويعرض في المقابل خيار الحكم الذاتي ولا خيار غير الحكم الذاتي⁽¹⁾، ويبقى السؤال المطروح هنا هو: هل هناك احتمالية للرجوع إلى الكفاح المسلح بعد توقيع الأطراف على مخطط التسوية؟ والجواب هنا؛ يمكن استخلاصه ضمناً من القوانين الدولية السالفة الذكر، حيث يتوفر الغطاء القانوني لاستئناف الكفاح المسلح بالقرارات الدولية التي تمنح الحق للشعب الصحراوي بالعودة للكفاح المسلح، بالإضافة إلى أن البوليساريو أصبح لديها من الحجج والذرائع السياسية؛ ما يسمح لها برفض الاستمرار في مخطط التسوية الذي لا أفق ولا سقف زمني له، خاصة بعد رفض المغرب الحديث عن الاستفتاء مطلقاً، وبعد عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ التزاماتها اتجاه الصحراويين المترقب خلال سنة، والسنة امتدت إلى ربيع قرن.

(1) - ألبرتو كرنيرو وديفيد سرلياس، الصحراء الغربية: قلة وفاء، إهمال،... أو مسؤولية، أوراق فايس (FAES)، رقم 46،

المبحث الثاني: سيناريو الحكم الذاتي

لم يكن خيار الحكم الذاتي مطروحا ضمن مخطط التسوية الذي تم الاتفاق عليه بإشراف هيئة الأمم المتحدة سنة 1991 من قبل الطرفين النزاع، إذ ظهر هذا المقترح علي طاولة المفاوضات سنة 2007 نتيجة الانقلاب السياسي والدبلوماسي علي مخطط المعالجة الأممية للملف.

المطلب الأول: مضمون المقترح

يشكل هذا الخيار عمق التوجه المغربي بعد أن أقر المغرب بأقدمية حل الاستفتاء وتقرير المصير، حيث اعتبره حل قد تجاوزه الزمن، ففي الوقت الذي أصبح فيه من الضروري إيجاد حل للنزاع؛ اقترح الأمين العام للأمم المتحدة⁽¹⁾، تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بواسطة **جيمس بيكر**، وهذا ما تم فعلا في برلين، ما بات يُعرف **بمخطط بيكر الأول 2001 أو اتفاق الإطار** (الحل الثالث). غير أن هذه المفاوضات التي نظمت لم تتوصل أي اتفاق، إلا أن المغرب استطاع تقديم اقتراح الحكم الذاتي كفكرة، قابلتها جبهة البوليساريو بمعارضة قوية⁽²⁾.

وبتاريخ 13 أبريل 2007 سلم السفير المندوب الدائم للملكة المغربية لدى الأمم المتحدة السيد **المصطفى ساهل** بنيويورك إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد **بان كي مون**، نص المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتحويل الصحراء حكما ذاتيا.

وفي ما يلي نص هذه المبادرة:

1. ما فتئ مجلس الأمن منذ 2004 يدعو الأطراف ودول المنطقة إلى مواصلة تعاونها التام مع الأمم المتحدة لوضع حد للمأزق الراهن، وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي.
2. تندرج هذه المبادرة في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حديثي، يرتكز علي مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مبادرة

(1) - كوفي عنان آنذاك.

(2) - إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 244.

- واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلا على أنه من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي، وأن تساعد على تحقيق المصالحة⁽¹⁾.
3. تكفل المملكة المغربية من خلال هذه المبادرة لكافة الصحراويين سواء الموجودين في الداخل أو الخارج، مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها.
4. تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية، والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك أمير المؤمنين.
5. يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العالم المباشر من طرف مجموع سكان الجهة، كما يتعين أن تتضمن تشكيله برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء.
6. يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوي وينصبه الملك.
7. رئيس الحكومة هو ممثل الدولة في الجهة.
8. يتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه بموجب نظام الحكم الذاتي، ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولا أمام برلمان الجهة.
- كل هذه النقاط وغيرها هي ما تضمنتها المبادرة المغربية المتمثلة في مقترح الحكم الذاتي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: احتمالية تطبيق مقترح الحكم الذاتي

قدمته المبادرة المغربية من اجل التفاوض حول الحكم الذاتي في الصحراء الغربية كبديل عن تجميد المغرب لـ **مخطط بيكر** (الحل السياسي الأمثل)، المدعوم بإجماع من قبل مجلس الأمن الدولي. هذه المبادرة التي استقبلت بالمديح من قبل بعض المسؤولين الرفيعي

(1) - الحل (الثالث) أمام القانون الدستوري المغربي استحالة الحكم الذاتي <http://sahara-opinionessitvoifefr>

(1) - نفس المرجع.

المستوى؛ أمريكيين شماليين وفرنسيين وإسبان، تحمل عدة ثقوب سوداء كثيرة تبطل فعالية عناصرها الأساسية.

إن هذه المبادرة المغربية وإن كانت ما زالت تحتوى على جوانب تناقض القانون الدولي (مثل الانطلاق من أن الصحراء الغربية جزء من المملكة المغربية)، فهي تحتوي كذلك على تناقضات أخرى (الاعتراف بتقرير المصير والاستفتاء)، مما يشكل منعطفا جديدا في السياسة الخارجية لهذا البلد حول الصحراء؛ وهو منعطف بات ضروريا لأن موقف المغرب أضحى غير شرعي بشكل مفتوح⁽¹⁾.

من وجهة نظر القانون الدستوري تشكل هذه المبادرة تراجعا خطيرا بالمقارنة مع مشاريع أخرى للحكم الذاتي سبق للمغرب تقديمها للأمم المتحدة، هذا التراجع الذي يحدث في مجالات هامة كتنظيم السلطات الإحصاء الاستفتاء الثروات الطبيعية حقوق الإنسان، أو ضمانات الحكم الذاتي تضع المبادرة تفتقد إلى الجدية لتشكيل منطلق لأي مفاوضات حول مستقبل الصحراء الغربية.

في تلك الرسالة⁽²⁾ رفض المغرب مبدأ تقرير المصير وتنظيم استفتاء، ولتحقيق ذلك ورغم أن الاثنان (ذلك المبدأ وتلك الوسيلة) مكرسان بقدسية من قبل الأمم المتحدة، كان نص الرسالة واضحا بالنسبة للمغرب "الحكم الذاتي المتفق عليه من قبل الأطراف والأمم المتحدة سينتهي مسألة تقرير المصير بهذا الخط سيتمكن حل الحكم الذاتي بعد موافقة الأطراف ومصادقة السكان عليه أن يقضي أو يمنع حتى من الناحية التعريفية

أن يضاف إليه خيار الاستقلال (بل كثر من ذلك) الطبيعة النهائية للحكم الذاتي غير قابلة لتفاوض بالنسبة للمملكة، وتخلص الرسالة إلي أن انتظار إجراء المغرب لمفاوضات مع من يغترب (يمس) من سيادته ووحدته الترابية سيكون في غير محله. وخلاصة هذه اللغة الدبلوماسية تحول دون الاعتراف التسريع بمبدأ تقرير المصير (يستثنى الخيارات التي تقرها الشرعية الدولية لتصفية الاستعمار من إقليم معين)، وإجراء استفتاء يتم الحديث فقط عن وجوب أن تحظى الطريقة بمصادقية السكان بدون الإشارة إلى كيف؟ ولا إلى أي سكان،

(1) - نص المبادرة المغربية.

(2) - المرجع نفسه.

الأمر الذي دفع إلى طرح تحليل القانون الدولي. هناك تباين بين المبادرة المغربية في أبريل 2007 والمشروع المقدم من قبل ذلك البلد في 2003، رغم أن الوثيقتين أو النصيين ينطلقان من نفس المنطلقات المتناقضة مع القانون الدولي وتفضي إلى عواقب تتناقض معه كذلك⁽¹⁾.

المشروع المغربي لسنة 2007 ينطلق من عنصرين متناقضين فيما بينهم: المشروع المغربي للحكم الذاتي المقدم في ديسمبر 2003، لا يتطرق لا من قريب ولا من بعيد بمبدأ تقرير المصير (رغم أنه سبق للمغرب أن قبل ذلك المبدأ بشكل صريح في سنوات 1960، وبعد ذلك في 1980-1990). وعلى العكس من ذلك نجد مشروع 2007 يقبل بكل وضوح مبدأ تقرير المصير، ويفعل ذلك في مكانين: الأول في النقطة الثامنة من المشروع عندما يقول: "نظام الحكم الذاتي الناتج عن المفاوضات يتم إخضاعه لتشاور من خلال استفتاء السكان المعنيين طبق لمبدأ تقرير المصير ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، والثاني في النقطة 27 التي تنص على وجوب خضوع الحكم الذاتي لاستفتاء، سيشكل وفق الشرعية الدولية ولميثاق الأمم المتحدة والقرارات ومجلس الأمن ممارسة السكان الحرة لحقهم في تقرير المصير.

علي أساس هذا التغيير في الموقف المغربي (أي قبوله الصريح لمبدأ تقرير المصير) يمكن تطبيق الفقرة الواردة في القرار 1754 (يستقبل مجلس الأمن برضي جهود المغرب ذات المصادقية والجدية من أجل دفع المسلسل نحوي الحل. إن منطلقات المشروع المغربي لسنة 2007 غير المتجانسة فيما بينها تفسح المجال لقراءات غير متجانسة، كذلك بمعنى الاستفتاء المنوه عنه في هذه المبادرة حيث يشير كل شيء إلى أن الاستفتاء المنصوص عليه في مشروع 2007 ليس حراً ولا يؤمل إتاحة فرصة الاختيار بين خيارات مختلفة، رغم أن الخطاب الرسمي المغربي المشجع من قبل الملك محمد السادس بأن الاستفتاء كأداة لحل النزاع أصبح متقادماً لكن مقترح 2003، وكذلك مقترح 2007 يؤكدان على أن الرغبات لا

(1) - كارلوس رويث ميغيل، الصحراء الغربية: الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، الحوار المتمدن، العدد 1308، سنة 2005.

تستطيع شطب واقع القانون الدولي⁽¹⁾؛ عندما قبل المغرب مبدأ تقرير المصير. أصبح تطبيقه ضروريا ولتحقيق ذلك يمتلك القانون الدولي الساري المفعول الآن، تتمثل في الاستفتاء والحر الديمقراطي تحت إشراف الأمم المتحدة... القرار 2625 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يشكل مع القرار 1514 الصادر عن نفس الهيئة القانون المطبق علي العموم قضايا تصفية استعمار، والتي من ضمنها قضية الصحراء الغربية يقر بأن قيام دولة مستقلة ذات سيادة أو التعاقد الحر أو الاندماج مع دولة مستقلة، أو الحصول علي وضع سياسي آخر تم اختياره بحرية من قبل شعب، تعتبر كلها أشكال من الممارسة الحرة لحق تقرير المصير بالنسبة لذلك الشعب⁽²⁾.

⁽¹⁾ - كارلوس رويث ميغيل، مرجع سابق.

⁽²⁾ - الطريق السياسي والقانوني الطويل نحو مخطط بيكر الثاني: موسم الانتهاء، في الكتاب المكسيكي السنوي للقانون الدولي، المجلد 2005، ص4475، <http://www.juridicas.unam.mx/publica/librer>

المبحث الثالث: سيناريو الاستفتاء

بعد أن أشرفت الأمم المتحدة على مخطط التسوية الأممي والذي صادق عليه مجلس الأمن بالإجماع بقراره 690/91، حيث صدق عليه طرفي النزاع المغرب والبوليساريو والذي نص على عنصرين هما وقف إطلاق النار وتقرير المصير لشعب الصحراوي سنة 1991، أصبح هذا المقتر هو أنجح المقترحات وأكثرها مطابقة لشرعية الدولية، الأمر الذي سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: مضمون المقترح

كان أول اتصال بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية 1979 ببياماكو، حيث استضافت مالي أول لقاءات سرية دون نتيجة تذكر وجر انطلقت في 1982 إلى 1985 مرحلة المفاوضات الغير مباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب، ما عرف بالمساعي الحميدة تحت إشراف منظمي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية، وفي 1983 جرت لقاءات مباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب في الجزائر في 12 جوان 1983؛ انعقدت القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي تبنت بالإجماع وبحضور المغرب القرار 104 الذي يدعو طرفي النزاع إلى الدخول في مفاوضات مباشرة قصد الوصول إلى اتفاق توقيف القتال وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوي، دون أي شروط إدارية أو عسكرية وتحت الرعاية المشتركة للمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، وتبنت الأمم المتحدة في 1985 الخطة التي أعدتها الوحدة الإفريقية لحسم المسألة عبر استفتاء تقرير المصير وتكفل المنظمات بالإشراف على تنظيم ومراقبة العملية بصفة مشتركة، وتدعوان للمفاوضات بين الطرفين⁽¹⁾.

وفعلا بدأت في 1987 جهود مشتركة بين الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية بزيارة أول بعثة تقنية لدراسة المعطيات الديمغرافية واللوجيستكية قصد التحضير لتنظيم الاستفتاء،

(1) - الطريق السياسي والقانوني الطويل نحو مخطط بيكر الثاني: موسم الانتهاء، في الكتاب المكسيكي السنوي للقانون

الدولي، المجلد 2005، ص4475، <http://www.juridicas.unam.mx/publica/librer>

وأثارت تصريحات ملك المغرب الحسن الثاني لجريدة (Le Point) الفرنسية قال فيها: "إن أبواب قصره مفتوحة أمام البوليساريو لاستحسان المتتبعين لمف النزاع وقررت هذه الأخيرة إيفاد وفد التقى بالملك بمراكش وقال كلمته الشهيرة (المغرب تمكن من السيطرة على الأرض لكنه لم يفلح في كسب قلوب أهل الصحراء الغربية).

في 30 أوت 1991 تبنى مجلس الأمن خطة التسوية التي كانت ثمرة لمفاوضات طويلة الخطة رسمت بهدف تنظيم استفتاء تقرير المصير في مدة ثمانية (08) شهور (سبتمبر 1991 - يناير 1992)، وتحديد يوم 06 سبتمبر موعدا لسريان وقف إطلاق النار وانتشار مراقبي الأمم المتحدة على جانبي الجدار.

في ديسمبر 1991 الأمين العام للأمم المتحدة يقف في مواجهة المصاعب ورفض المغرب الذي قدم تقريرا يعرض فيه خمسة معايير لتحديد هوية الناخبين، وقد مثل هذا أول تجاوز مع خطة التسوية التي اعتبرت المرجعية في تحديد هوية الناخبين تبعا للإحصاء الاسباني 1994، ومن 17 إلى 19 جوان 1993 صار صاحب زاد يعقوب خان الممثل الخاص بالأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي نظم بالعيون، ولأول مرة مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو، وفشلت في 25 أكتوبر 1993 محاولات تنظيم جولة ثانية لمفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بنيويورك بسبب عراقيل مغربية، وبعد قبول البوليساريو للمعايير الخمس (الإحصاء الاسباني لعام 1974، الأقارب المباشرين لهؤلاء الأشخاص، الأطفال من أب صحراوي، أعضاء قبائل صحراوية أقاموا في الصحراء الغربية لمدة ست سنوات متتالية).

كل هذه الحثثيات التي تم انتهاجها من أجل تطبيق مخطط التسوية بجميع مراحلها قبلت بعراقيل مغربية في يناير 2009، عين الأمين العام للأمم المتحدة الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس مبعوثا شخصيا إلى الصحراء الغربية خلفا لـ بيتر فان والسوم الذي أظهر تعاطفا مع الأطروحة المغربية بنظر جبهة البوليساريو عقب التصريحات التي صدرت عنه، وقال روس أنه من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين؛ هو الذي يؤدي إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي في إطار تسويات مطابقة للأهداف والمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، فقد واصل الطرفان تعميق المباحثات حول المقترحين من بينهما

مسألة الهيئة الانتخابية وآليات تقرير المصير، ولاحظ روس أنه في ختام الاجتماع الماضي واصل كل طرف رفض اقتراح الطرف الآخر كأساس وحيد للمفاوضات المقبلة. للإشارة فقط فقد اختار روس الدبلوماسية المكوكية(*) فزار مدينتي العيون والداخلية وقدم مقارنة أغضبت الرباط، مما جعله يقدم على سحب الثقة من روس قبل أن يعود للملف تحت الضغط الدولي، وشكلت زيارته الجديدة للمنطقة (يناير 2014) عقب أكثر من أربع زيارات وثمانية جولات من المفاوضات المرطونية(**)، فرصة جديدة لتحريك مسار التسوية المجدد بفعل عدم الإرادة السياسية من الرباط بحسب جبهة البوليساريو، خاصة في موضوع رفض توسيع صلاحية المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان والتقرير عنها كما تطالب البوليساريو، ومعها العديد من الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في نظر المراقبين⁽¹⁾.

المطلب الثاني: احتمالية تطبيق المقترح

من وجهة نظر القانون الدولي لا حل للنزاع إلا من خلال تطبيق تقرير المصير، وآلية تقرير المصير هي الاستفتاء الذي يجب أن تتحقق شروطه المتمثلة في:

1. النزاهة: حتى يتحقق ذلك لابد من أن تنظمه الأمم المتحدة وتشرف عليه باعتبارها طرفا محايدا
2. العدالة: حتى يكون عادلا يجب إشراك الشعب الصحراوي والشعب الصحراوي وحده، لماذا؟ لأن المغرب منذ السبعينات عمل على إغراق المنطقة بالمستوطنين المغاربة الذين استقدمهم من مدن المغرب للتأثير في التوازن الديمغرافي للسكان.
3. الديمقراطية: بعيدا عن كل أشكال الضغط والترهيب التي قد يمارسها المغرب على السكان⁽²⁾.

هذا الاستفتاء الذي تتوفر فيه هذه الشروط هو الذي يضمن ديمومة الحل، فأى حل آخر لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الشروط لا يكون حلا دائما، وإنما حلا ترقيعيا لن يتحقق له

(*) - بمعنى الزيارات المتعددة للطرفين المباشرين البوليساريو والمغرب والأطراف المعنية.

(**) - هي مفاوضات طويلة وممتدة زمانيا ومتعددة

(1) - نشر نص مخطط بيكر كملحق أول بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة: <http://www.umdraiga.com>

(2) - نفس المرجع.

النجاح هذا من جهة، أما من جهة أخرى يرتبط احتمال تطبيق الاستفتاء بعودة المغرب إلى الالتزام بالشرعية الدولية وتنفيذ مخطط التسوية الأساس، واتفاقيات هيوستن التي وقع عليها الطرفان، وحتى يحدث ذلك أيضا لابد من ضغط دولي كبير من أطراف نافذة كأمریکا مثلا، ونقل القضية إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يتم فرض الحل بالقوة حتى الآن النزاع يناقش ضمن البند السادس.

هذا بالإضافة إلى تراجع فرنسا عن الدعم الأعمى للمغرب وذلك لكي يتم لابد من ضغط دول حليفة لفرنسا في حالة سحب دعمها للمغرب وفي حال تعسرت كل هذه الاحتمالات، تتم العودة لاستئناف الكفاح المسلح، الذي قد يكون من نتائجه القبول بالتفاوض الجدي ضمن الالتزام بتقرير المصير وتنظيم الاستفتاء لذلك الغرض.



تعتبر القضية الصحراوية من بين القضايا الشائكة التي لم تسعى المنظومة الدولية لإيجاد حل حاسم لها، وهذا نظرا لتعدد خيوط الحل من جهة، ودخول القضية في إطار استراتيجيات مختلفة، ووراء كل هذه التدخلات تقف المصلحة كمحدد أساسي لكل القوى المتنازعة في هذه المنطقة الحساسة من إفريقيا.

كما أن قضية الصحراء الغربية خرجت من إطارها الإقليمي، لتصبح قضية مدونة في جدول أعمال الأمم المتحدة، بعد أن عجزت منظمة الوحدة الإفريقية سابقا من إيجاد لها تسوية نهائية. فبالرغم من الإخفاق الذي سجلته هيئة الأمم المتحدة؛ بخصوص هذه المسألة بعد مضي أكثر من نصف قرن على إدراجها لها، إلا أنها اتخذت قرارات ساهمت ولو بشكل نسبي في إخراج القضية من دائرتها الضيقة، ولعل ذلك يعود إلى عوامل عدة يمكن تجميعها بصورة مختصرة على النحو التالي:

1. الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية التي أضفت على القضية أهمية دولية، وبالتالي ازداد اهتمام المنظمات الدولية بها نظرا لما يشكله النزاع من خطورة على السلم والأمن الدوليين بالمنطقة.

2. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال، وفي نفس الوقت أكد أيضا على عدم مشروعية المطامع المغربية والموريتانية فيما يخص الإقليم.

3. الاعتراف الدولي بجمهورية البوليساريو كحركة تحرير وطنية، مما أكد شرعية الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة ضد الاحتلال من أجل الاستقلال.

4. ديناميكية وفعالية الدبلوماسية الصحراوية ولاسيما تكثيف الاتصالات مع مختلف المنظمات الدولية والحركات ذات الطابع الإنساني، كما أن التطورات الأخيرة للقضية الصحراوية أظهرت بأن حق تقرير المصير المعترف به من طرف الأمم المتحدة للشعب الصحراوي لم يتم منحه إلى الآن.

وعليه فإن تسوية النزاع لا يمكن حلها عن طريق حلول لا تطبق ما نص عليه مخطط التسوية الأممي سنة 1991، كحلول من قبل اتفاق الإطار، التقسيم، انسحاب بعثة الأمم المتحدة أو الحكم الذاتي الموسع الذي جاء به المغرب أخيرا كحل للنزاع، فكلها ليست

بالحلول الجدية التي من شأنها حسم النزاع والى الأبد كونها تفتقد إلى أدنى الضمانات التي من شأنها حسم النزاع نهائيا وليس إلى فترة من الزمن فقط، وكونها أيضا لا تلقى القبول والإجماع من الجميع بل تنحو منحى القصر والإكراه التي تتنافى وقيم الديمقراطية والعدل هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهي بهذا الحال تقفز على حق الشعب الصحراوي الغير قابل للتصرف في تقرير مصيره، وهذا شي أساسي في أي حلّ كان؛ كون الشعب الصحراوي هو المعني الأول والأخير بالأمر وليس غيره، وبالتالي لا يمكن الخروج من هذا النزاع المرير الذي عمّر طويلا وأنهك الشعبين الصحراوي والمغربي، بل وكل المنطقة طيلة هذه السنوات إلى فضاء آخر من السلام والأمن والاحترام المتبادل إلا من خلال احترام حرية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه والقبول بإرادته الحرة في صناعة مستقبله، بعيدا عن منطق الهيمنة والوصايا التي تدعيها المملكة المغربية عليه وعلى أرضه منذ خروج المستعمرة الاسبانية السابقة من الصحراء الغربية في سبعينيات القرن الماضي.

فإذا ما ربح الشعب الصحراوي عن طريق حقه الغير قابل للتصرف في الحرية والاستقلال، إذا فالشعب المغربي سيربح، فالباب سيبقى مفتوحا نحو المسار الديمقراطي، التعاون الاقتصادي، والعيش المشترك في كنف اتحاد مغاربي مزدهر. لا بد إذا من تخلي وانسحاب المملكة المغربية من الصحراء الغربية حتى يتأتى السلام الحقيقي، فخرج المملكة المغربية من أراضي الصحراء الغربية المحتلة هو بداية انتصار للشعب المغربي قبل أن يكون نصرا للشعب الصحراوي، لأن الحل يجب أن يكون انتصارا للشعبين، انتصارا لكل المنطقة، انتصارا للديمقراطية والسلام.

فالنزاع الصحراوي المغربي أو نزاع الأشقاء الأعداء؛ هو اكبر خطأ مرتكب ولن ينتهي بمجرد اعتماد سياسة الغاب، الأقوى ينتصر والضعيف يُسحق، فالأقوى لم ولن ينتصر والضعيف لم ولن يهزم وبالتالي لا نهاية لهذا النزاع إلا بعودة الحق إلى نصابه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب:

1. منصورى أحمد بن الطاهر، تاريخ الصحراء الغربية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.
2. معراف إسماعيل ، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية، الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
3. كرنيرو ألبرتو وسرلياس ديفد، الصحراء الغربية: قلة وفاء، إهمال،... أو مسؤولية، أوراق فايس (FAES)، رقم 46، 2007/05/22.
4. تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، سنة 1987.
5. عبد الرحمان موسى حمادي، عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها.
6. علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة تجزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الحكمة للنشر، سنة 1950.
7. الصحراء الغربية، تكاليف النزاع، تقرير كرايستر جروب رقم 65 حول الشرق الأوسط، 2007.
8. مسعود طاهر، النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو.
9. صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.
10. صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية.
11. كارلوس روث ميغيل، الصحراء الغربية : الطريق القانوني و السياسي الويل الي مخطط بيكر الثاني , الحوار المتمدن , العدد 1308 سنة 2005.
12. إسماعيل محمد فاضل، رسالة إلى أخي المغربي، ترجمة عبداتي بريكة براهيم.
13. عصمت محمد، الشعب الصحراوي، قصة كفاح.
14. هلاب محمد، بحث متكامل حول القضية الوطنية.

15. نص المبادرة المغربية.

16. حمدي يحظيه السيد ، الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في إفريقيا.

17. الكتاب مصطفى، بادي محمد، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دمشق، دار المختار، ط/1.

ب - الرسائل والمذكرات:

1. محمد سالم البديد لبات ، مخططات التسوية الأممية والإفريقية في الصحراء الغربية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة سعيدة، كلية العلوم السياسية سنة 2009.

2. بلقاسمي محمد، النزاع في الصحراء الغربية بين الفواعل الإقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2001.

3. بن شوك مونية، قضية الصحراء الغربية والأمن المغربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة، كلية العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، سنة 2015.

4. أحمد محمد إسماعيل، النزاع في الصحراء الغربية بين الفواعل الإقليمية والدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، جامعة سعيدة، كلية العلوم السياسية، سنة 2012.

5. أمبارك محمد، دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية النزاع في الصحراء الغربية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة سعيدة، كلية العلوم السياسية، سنة 2014.

6. شعبان مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، سنة 2007.

ج - التقارير:

1. التقرير الأدبي عن المؤتمر الرابع عشر، الشهيد الخليل سيدي محمد، ولاية الداخلة، 2010.

2. تقرير كرايسز غروب، رقم 05، حول الشرق الأوسط، حزيران 2007.

3. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حالة الصحراء الغربية، 2002/178

د - مواقع إلكترونية:

1. محمد هلاب، بحث متكامل حول القضية الوطنية،

<http://www.intifadamay.com/1/trabsah> .

2. نشر نص مخطط بيكر كملحق أول بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة:
<http://www.umdraiga.com>
3. الطريق السياسي والقانوني الطويل نحو "مخطط بيكر الثاني": موسم الانتهاء، في الكتاب المكسيكي السنوي للقانون الدولي، المجلد 2005.
<http://www.juridicas.unam.mx/publica/librer>
4. الحل "الثالث" أمام القانون الدستوري المغربي استحالة الحكم الذاتي:
<http://sahara-openionessitvoifefr>
5. أنا ثيو فيو بولو الصحراء الغربية كيف نخلق التوازن: [http : ll WWW ,USIP,ORG](http://www.usip.org)



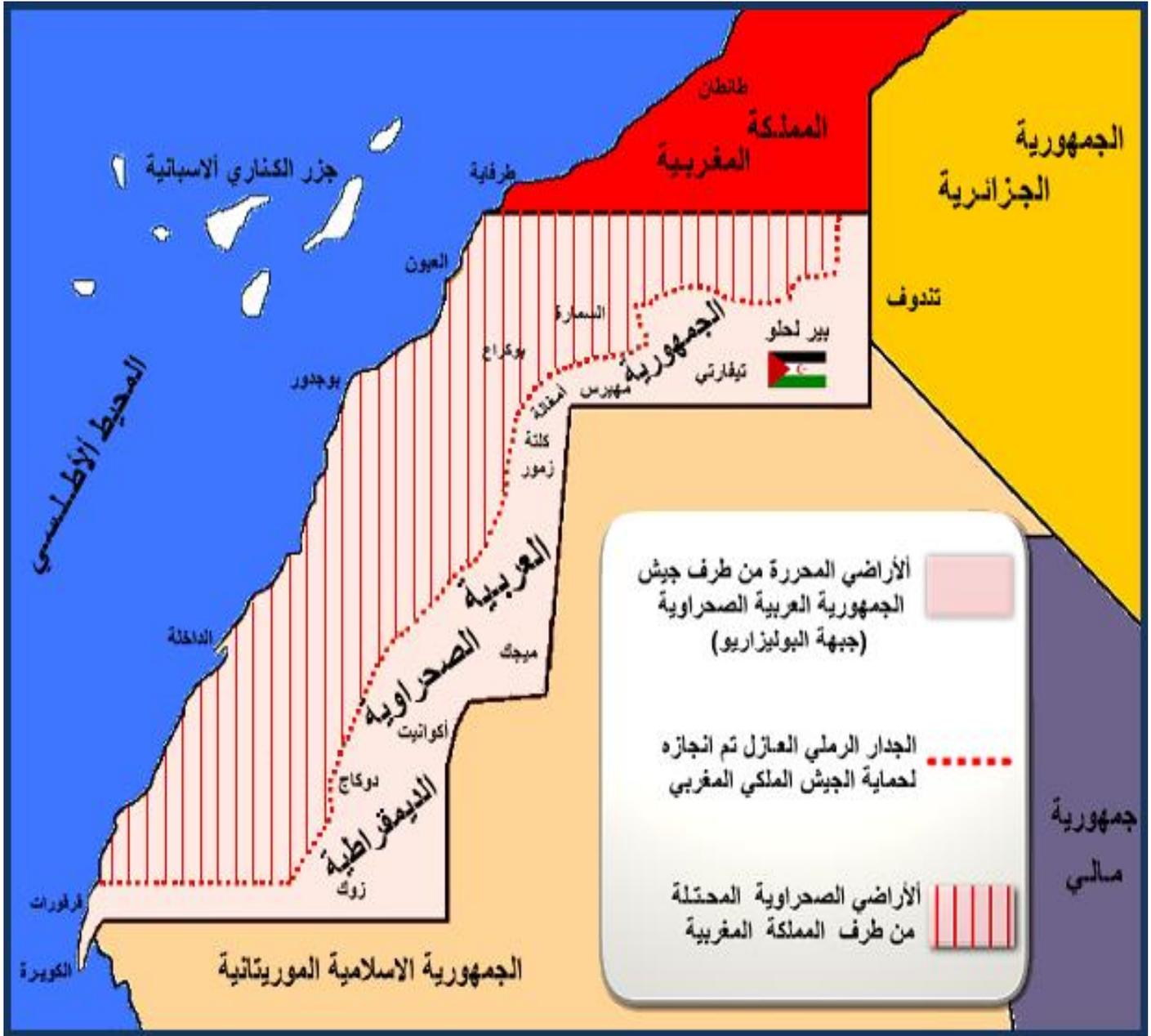
الفهرس

الصفحة	المحتوى
أ/د	مقدمة
	الفصل الأول: منطقة الصحراء الغربية دراسة جيوبولوتيكية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: موقع الصحراء الغربية وبعدها التاريخي
06	المطلب الأول: جيوبولوتيكية المنطقة
07	المطلب الثاني: البعد التاريخي للمنطقة
08	المبحث الثاني: الثروة المقومات الاقتصادية للمنطقة
08	المطلب الأول: الثروة المعدنية والطاقوية
09	المطلب الثاني: الثروة الحيوانية والمائية
10	المبحث الثالث: طبيعة وأصل المكون البشري للمنطقة
10	المطلب الأول: القبائل القاطنة في المنطقة
11	المطلب الثاني: قبيلة الرقيبات كأصل المكون البشري للمنطقة
	الفصل الثاني: تطور الظاهرة الاستعمارية في المنطقة
12	تمهيد
13	المبحث الأول: الاستعمار الاسباني
13	المطلب الأول: دخول الاستعمار الاسباني
14	المطلب الثاني: نهاية الاستعمار الاسباني
16	المبحث الثاني: الاستعمار الموريتاني والمغربي
16	المطلب الأول: اتفاقية مدريد وتعدد أطراف النزاع
17	المطلب الثاني: دخول أطراف النزاع في حرب مباشرة

19	المبحث الثالث: انطلاق المقاوله وطرح مشروع بناء الدوله الصحراويه ...
19	المطلب الأول: ظهور ما يعرف بالحركه الطليعه
20	المطلب الثاني: تأسيس جبهه البوليساريو
	الفصل الثالث: حق تقرير المصير وموقف الأطراف منه
22	تمهيد
23	المبحث الأول: الموقف الصحراوي والمغربي
23	المطلب الأول: الموقف المغربي
24	المطلب الثاني: الموقف الصحراوي
26	المبحث الثاني: الموقف الموريتاني والجزائر
26	المطلب الأول: الموقف الجزائري
27	المطلب الثاني: الموقف الموريتاني
29	المبحث الثالث: الموقف الأمريكي والفرنسي
29	المطلب الأول: الموقف الفرنسي
31	المطلب الثاني: الموقف الأمريكي
	الفصل الرابع: مستقبل النزاع في الصحراء الغربية
33	تمهيد
34	المبحث الأول: سيناريو الكفاح المسلح
34	المطلب الأول: اندلاع الحرب في المنطقه
35	المطلب الثالث: احتمالية العوده إلى الكفاح المسلح
37	المبحث الثاني: سيناريو الحكم الذاتي
37	المطلب الأول: مضمون المقترح
38	المطلب الثاني: احتمالية تطبيق مقترح الحكم الذاتي
42	المبحث الثالث: سيناريو الاستفتاء
42	المطلب الأول: مضمون المقترح
44	المطلب الثاني: احتمالية تطبيق المقترح

46	خاتمة
48	قائمة المصادر والمراجع
51	الفهرس
55	ملاحق







ملخص:

اندلع نزاع مسلح بين جبهة البوليساريو والمغرب منذ بداية الغزو سنة 1975، واستغرق 16 سنة إلى حدود سنة 1991، السنة التي تمكنت فيها منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة من التوصل إلى مخطط تسوية وافق عليه كرفا النزاع؛ جبهة البوليساريو والمغرب، وتم تبنيه من قبل مجلس الأمن في قراره (91/690)؛ والذي نصّ على:

1. وقف إطلاق النار.
 2. تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي بعد سنة من دخول المخطط حيز التنفيذ (تنظيم الاستفتاء سنة 1992).
- واليوم، بعد حوالي ربع قرن من ذلك التاريخ، دخل النزاع منعرجا جديدا بسبب رفض المغرب فكرة تنظيم استفتاء تقرير المصير، وطرحه لمشروع الحكم الذاتي المنافي للشرعية الدولية وأبسط مبادئ الديمقراطية، إذ يطرحه خيار أوحده أمام المصوتين. وفي المقابل تشبثت البوليساريو بمخطط التسوية الأساس (91/690) - وملحقاتها اتفاقيات هيوستن 1997-؛ الذي وقع عليه طرفا النزاع، ويطرح خيارات أمام المصوتين؛ الانضمام، الاستقلال أو الحكم الذاتي.
- وإذا كانت احتمالات نجاح الحكم الذاتي باعتباره مقاربة مغربية غير مشروعة ولا ديمقراطية، وبالتالي محكوم بفشلها، فإن خيار الاستفتاء الديمقراطي والنزاهة بإشراف الأمم المتحدة يظل الخيار الأوفر حظا باعتباره خيارا يأخذ بالاعتبار القانون الدولي ومعايير الديمقراطية والشفافية التي توفر شروط الحل الدائم والعادل.

Resumen:

Desde el inicio de la invasión en 1975, estalló un conflicto armado entre el Frente Polisario y Marruecos que duró 16 años. En el año 1991 Naciones Unidas y la Organización de Unidad Africana elaboraron un "Plan de Paz" que fue aceptado por las dos partes del conflicto, El Polisario y Marruecos, y fue adoptado por el Consejo de Seguridad en su resolución 690/91, en la cual declaró:

1. alto el fuego,
2. organizar un referéndum de autodeterminación del pueblo saharauí un año después de la entrada en vigor del Plan de Paz (la organización del referéndum en 1992).

Hoy, después de casi un cuarto de siglo, el conflicto ha entrado en una nueva fase, ya que Marruecos rechaza la idea de organizar un referéndum de autodeterminación, y ofreció su proyecto que no es nada más que 'una autonomía' para el Sáhara Occidental bajo la soberanía marroquí, olvidando así que lo que se le llama 'soberanía marroquí' sobre el Sahara no sólo muy cuestionado pero también rechazado por el Tribunal Internacional de la Justicia. Así apareció la postura marroquí como postura contra la legalidad internacional, una postura que le falta los principios más básicos de la democracia, porque Marruecos se plantea la autonomía como única opción para los votantes. Por el contrario, el Polisario sigue apostando por el Plan de Paz adoptado por el Consejo de Seguridad (690/91) y los Acuerdos de Houston 1997, firmados por las dos partes del conflicto, el Polisario y Marruecos, que ofrecen opciones alternativas a los votantes a elegir: La integración, la independencia o la autonomía.

Si las perspectivas del éxito de la autonomía como aproximación marroquí para resolver el conflicto es casi nula, pues porque carece de criterios del Derecho Internacional y los principios básicos de la democracia, y por lo tanto está condenada al fracaso. mientras, sigue un referéndum democrático y justo bajo los auspicios de las Naciones Unidas sigue cobrando fuerza: El referéndum sigue una opción creíble y realista compatible con los criterios que ofrece una solución justa y duradera.